

Distr.
GENERAL

E/1997/45
28 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في
منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٦-١٩٩٧

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	١ - ٤٠ الأداء الاقتصادي العام - أولا
١٦	٤١ - ٥٥ التطورات التي شهدتها التجارة الدولية والمدفوعات - ثانيا
٢١	٥٦ - ٧٢ النقد والمال والمصارف - ثالثا
٢٥	٧٣ - ٨٠ الاستثمار الأجنبي المباشر - رابعا
٢٧	٨١ - ٩٠ حالة المرأة - خامسا
٣١	 المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٦-١٩٩٤ - الجدول المرفق

موجز تنفيذي

تذهب التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا، باستثناء العراق، قد بلغ ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٦، في مقابل ٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٥. كما بلغ معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة ٢,١ في المائة، وهو أول نمو إيجابي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة، وهو يرجع في المقام الأول إلى أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ويقدر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول، كمجموعة، بنسبة ٤,٩ في المائة عام ١٩٩٦، أي زيادة تربو على أربعة أمثال معدل النمو في العام السابق، والذي بلغ ١,١ في المائة. كما أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكل بلد من هذه الدول الست في عام ١٩٩٦ كان أكبر مما كان عليه عام ١٩٩٥. أما فيما يتعلق بالاقتصادات الأكثر تنوعا بالمنطقة، فقد كانت الجمهورية العربية السورية ومصر الدولتين الوحيدتين اللتين كان معدل نموها في عام ١٩٩٦ أكبر مما كان عليه عام ١٩٩٥.

وتتوقف التوقعات الاقتصادية لمنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٧، إلى حد كبير، على العوامل التالية: الأسعار الدولية للنفط؛ سرعة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي في دول منطقة الإسكوا؛ تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط؛ عودة العراق إلى سوق النفط الدولية، وإلغاء العقوبات المفروضة عليه. ومن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا نموا يبلغ ٤,٣ في المائة عام ١٩٩٧.

وكان العامل الرئيسي لزيادة سرعة نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة عام ١٩٩٦، خصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي، هو زيادة أسعار النفط بنسبة ٢٠,٣ في المائة، إذ بلغ سعر البرميل في المتوسط ٢٠,٢٩ دولاراً^(١) في عام ١٩٩٦، بعد أن كان ١٦,٨٦ دولارا عام ١٩٩٥. وهكذا، فمع أن إنتاج النفط ظل عند مستوى عام ١٩٩٥ تقريبا، وهو ١٦ مليون برميل في اليوم، فقد ارتفع دخل المنطقة من النفط بمقدار ١٦,٤ مليار دولار، ووصل إلى ٩٦,٥ مليار دولار، ولما كان قطاع النفط يضطلع بدور هام في معظم دول المنطقة، فإن الزيادة الكبيرة في دخل النفط، والتي لم تكن متوقعة بصفة عامة، كانت لها آثارها الحميدة على الموازين الداخلية والخارجية للمنطقة بصفة عامة.

وتمكنت دول كثيرة في منطقة الإسكوا من تخفيض نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي لكل منها في عام ١٩٩٦، وكان من بين هذه الدول: الإمارات العربية المتحدة، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية. كما ورد أيضا أن البحرين قد حققت فائضا صغيرا في ميزانية عام ١٩٩٦.

(١) الدولار المشار إليه هو دولار الولايات المتحدة ما لم ينص على خلاف ذلك.

واستمرت الاصلاحات الاقتصادية في معظم دول المنطقة، ولو أن عملية الإصلاح قد فقدت قوة الدفع في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وكان السبب الرئيسي هو الزيادة في دخل النفط التي كانت أكبر مما كان متوقعا.

وكانت معدلات البطالة العالية لا تزال من المشاكل الرئيسية في المنطقة. وكانت أعلى هذه المعدلات هي التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٨ في المائة)، تليها اليمن (٢٥ في المائة). أما في الأردن ومصر، فإن التقديرات تكشف عن معدل مرتفع نسبيا يبلغ حوالي ١٣ في المائة في البلدين. كذلك عانت الجمهورية العربية السورية من ارتفاع البطالة، وإن كانت معدلاتها أقل من المعدلات المقدرة بالنسبة للأردن ومصر. ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي كلها من الدول المستقبلية للأيدي العاملة، فإن بعضها شهد ارتفاعا في نسبة البطالة بين أبناء البلد.

وأما معدلات التضخم في معظم دول الإسكوا، فكانت عند المستويات المقبولة دوليا في عام ١٩٩٦. على أن هذه المعدلات كانت مرتفعة ارتفاعا كبيرا في دول الاقتصادات الأكثر تنوعا عنها في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، كان معدل التضخم في الأردن، والذي قدر بحوالي ٦ في المائة، أقل هذه المعدلات بين دول الاقتصادات الأكثر تنوعا، ولكنه مع ذلك أعلى من أعلى هذه المعدلات، وهو ٤ في المائة، والذي سجلته الإمارات العربية المتحدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي. ويتضح كذلك من التقديرات أن صادرات المنطقة زادت بنسبة ١٥ في المائة خلال عام ١٩٩٦، بينما زادت الواردات بنسبة ٩ في المائة. أما صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تقدر بحوالي ١١٧,٤ مليار دولار والتي تغطي ٨٩ في المائة من مجموع صادرات المنطقة، فقد شهدت ارتفاعا في عام ١٩٩٦ بلغ ١٦ في المائة. وفي نفس الوقت سجلت دول الإسكوا التي لها اقتصادات أكثر تنوعا زيادة في صادراتها تقدر بحوالي ٥,٦ في المائة. كذلك فإن واردات المنطقة قد زادت، حسب التقديرات، من ٩٣,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٠١,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦. ويتضح من التقديرات الأولية لميزان الحساب الجاري للمنطقة أن مجمل العجز في هذا الميزان قد انخفض انخفاضاً كبيراً من ٨,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك أساساً إلى تحسن الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع صادرات النفط.

أما مجموع الديون الخارجية لدول الإسكوا، باستثناء العراق، فتذهب التقديرات إلى أنه انخفض بحوالي ٤ في المائة، حيث بلغ ١٧٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦، بعد أن كان قد بلغ ١٨٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وكان السبب في هذا الانخفاض يرجع في بعضه إلى إعادة جدولة بعض أجزاء من ديون عدد من دول الإسكوا أو إسقاطها تماماً، كما هي الحال بالنسبة للأردن ومصر واليمن، ويرجع في بعضه الآخر إلى تسديد الديون بواسطة أطراف أخرى، كما هي الحال بالنسبة للكويت.

وجدير بالذكر أن معظم الأسواق المالية في منطقة الإسكوا قد تميزت في عام ١٩٩٦ بأداء أفضل من كثير من الأسواق الجديدة في بعض المناطق النامية الأخرى. وفي الوقت الذي تذهب فيه التقديرات إلى أن الرقم القياسي الاجمالي للأسواق في المناطق النامية الأخرى قد انخفض بحوالي ٨ في المائة في عام ١٩٩٦، فإن الرقم القياسي لأسواق الأوراق المالية في منطقة الإسكوا قد ارتفع، حسب التقديرات، بحوالي ١٢ في المائة. وقد انعكس هذا التحسن في الأداء الاقتصادي لمعظم دول الإسكوا عام ١٩٩٦، في تزايد أنشطة الأسواق المالية لهذه الدول. وفضلا عن ذلك، فإن زيادة السيولة الاجمالية في اقتصادات معظم دول الإسكوا قد مكنت شركات كثيرة من دخول الأسواق المالية لزيادة رأس المال الخاص.

أما تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة الإسكوا فقد ظل محدودا للغاية، وحصلت مصر والمملكة العربية السعودية على النصيب الأكبر من هذه التدفقات. وفي هذا الصدد، بدأت بعض الدول الأعضاء مؤخرا في خلق مناخ يشجع الاستثمار، وذلك من خلال سن قوانين استثمارية جديدة واتخاذ إجراءات من شأنها جذب الاستثمارات الخاصة سواء من الخارج أو من الداخل.

وأخيرا، فإن انجازات المرأة في منطقة الإسكوا في مجال التعليم والصحة والعمل، كانت مشجعة إذا قيسست على انجازاتها في السبعينيات. لكن مشاركة المرأة في الحياة العامة، واشتراكها في السلطة، وفي اتخاذ القرار، وفي السياسة، كانت دون التوقعات. وفيما يتعلق بالقانوني للمرأة وبتمكينها، مازالت المسألة تحتاج لكثير من العمل للتغلب على العراقيل الموجودة، وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاعتماد على النفس، والاستقلال المالي والأمان، بأوسع معانيها.

أولا - الأداء الاقتصادي العام

١ - لقد تحسن الأداء الاقتصادي العام لمنطقة الإسكوا تحسنا كبيرا في عام ١٩٩٦. حيث تذهب التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة، باستثناء العراق، قد سجل معدل نمو بلغ ٤,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية. وهذا المعدل يزيد عن ضعف المعدل المسجل في عام ١٩٩٥ والذي بلغ ٢,٢ في المائة، كما أنه يؤدي إلى نمو ايجابي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالمنطقة يبلغ ٢,١ في المائة. وفي هذا الصدد فإن المنطقة كانت قد سجلت معدل نمو سلبيا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال عدة سنوات مضت.

٢ - أما من حيث القيمة الاسمية، وباستثناء العراق، تقول التقديرات إن الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا بلغ في مجموعه ٣٥٣,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي أنه زاد بنسبة ١٠,١ في المائة عن مجموعه في عام ١٩٩٥ والذي بلغ ٣٢٠,٨ مليار دولار. وحسب التقديرات أيضا، فإن نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة قد بلغ ٨٢٨ ٢ دولارا في عام ١٩٩٦، أي أنه زاد عن قيمته في العام السابق والتي بلغت ٦٣٨ ٢ دولارا. على أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يختلف اختلافا كبيرا بين دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) من ناحية، وبين دول الاقتصادات الأكثر تنوعا (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان ومصر واليمن) من ناحية أخرى، كما أنه يختلف داخل كل مجموعة منهما. فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٦، حسب التقديرات، ٨٩٠ ٦ دولارات في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، مترواحا بين ١٧٠ ٩٢ دولارا في الإمارات العربية المتحدة وبين ٦٧٥٨ ٦ دولارا في عمان. أما في مجموعة الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حسب التقديرات أيضا، ١٩٢ ١ دولارا في عام ١٩٩٦، حيث تراوحت قيمته بين ٣٩٧٥ ٣ دولارا في لبنان وبين ٦٧٩ دولارا في اليمن وهي البلد الأقل نموا في المنطقة.

٣ - ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في الاسراع بالنمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة عام ١٩٩٦، ذلك الارتفاع الكبير في عوائد النفط في معظم الدول الأعضاء، وتطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية بخطوات سريعة في كثير من دول المنطقة. وكان من الممكن أن يكون النمو الاقتصادي للمنطقة أكبر من ذلك في عام ١٩٩٦، لولا عدد من العوامل المعاكسة. وكان من أهم العوامل التي أعاق ذلك النمو، اضطراب الأوضاع السياسية بسبب بطء عملية السلام في الشرق الأوسط؛ والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان؛ وإغلاق الحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ واستمرار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٠.

٤ - وكان الأثر الملحوظ لارتفاع أسعار النفط على الأداء الاقتصادي العام في عام ١٩٩٦ واضحا تمام الوضوح. ففي عام ١٩٩٥، سجلت أسعار النفط زيادة بلغت ٨,٦ في المائة عما سجلتها في عام ١٩٩٤. أما في عام ١٩٩٦، فقد زاد متوسط سعر البرميل الواحد بحوالي ٢٠,٣ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٥.

حيث ارتفع من ١٦,٨٦ دولارا للبرميل الواحد إلى ٢٠,٢٩ دولارا. والواقع أن أسعار النفط بلغت في عام ١٩٩٦ أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٠، عندما كان متوسط سعر البرميل الواحد ٢٢,٢٦ دولارا لسلة النفط الخام في الأوبك.

٥ - واستنادا إلى التقديرات أيضا، بلغ مجموع عوائد النفط في منطقة الإسكوا ٩٦,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وهو رقم يزيد بمبلغ ١٦,٤ مليار دولار عن عوائد ١٩٩٥، أي بنسبة ٢٠,٤ في المائة عما كانت عليه في العام السابق، رغم أن انتاج النفط لم يتغير تقريبا وظل في حدود مستواه في عام ١٩٩٥، وهو ١٦ مليون برميل في اليوم الواحد. وكانت عائدات النفط في المنطقة عام ١٩٩٦ هي أعلى العائدات المسجلة خلال أكثر من عقد كامل. وقد ذهب أكثر من ٩٣ في المائة من هذه الزيادة إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تضم بعضا من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت.

٦ - أما أهمية قطاع النفط في اقتصادات معظم دول الإسكوا فهي واضحة تماما. فباستثناء الأردن، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، التي لا تصدر أي كميات من النفط، فإن بقية دول الإسكوا تعتبر كلها من الدول المصدرة للنفط بدرجات متفاوتة، وتؤدي عائدات النفط دورا هاما في اقتصاداتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٧ - ففي دول مجلس التعاون الخليجي مثلا، ورغم الجهود التي بذلتها لتنويع اقتصاداتها على مدى العقدين الماضيين، لا يزال قطاع النفط يمثل ما بين ٣٥ إلى ٤٠ في المائة من جملة الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول. كما تغطي عائدات النفط ما يعادل ٨٠ في المائة من إيرادات الحكومة، وأكثر من ٨٥ في المائة من صادرات هذه الدول. أما في دول الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة كمصر، والجمهورية العربية السورية، واليمن، فرغم أن عائدات النفط لا تؤدي هذا الدور المسيطر، فإنها تعتبر مع ذلك مصدرا رئيسيا من مصادر العملات الأجنبية، مما ينطوي على آثار ايجابية على حسابات الميزان التجاري لهذه الدول. وبالتالي فإن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط لها أثر ملموس على مستوى الأنشطة الاقتصادية في معظم دول الإسكوا.

٨ - وتقول التقديرات أيضا ان الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي قد سجل معدل نمو بلغ ٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل ١,١ في المائة في العام السابق. وهذه الزيادة الملحوظة في النمو الاقتصادي يمكن أن تعزى أساسا إلى النمو الذي شهده قطاع النفط وإلى الآثار الايجابية التي تركها بطريقة غير مباشرة على القطاعات غير النفطية، لاسيما قطاعات المصارف، وتجارة التجزئة، والبناء. وبفضل هذه الزيادات الكبيرة وغير المتوقعة في عائدات النفط، استطاعت معظم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن تزيد مصروفاتها زيادة كبيرة عن المستويات المخططة، وان تقلص في نفس الوقت من عجز ميزانياتها. وهذه الزيادات الكبيرة في المصروفات الحكومية، والتي كانت مصحوبة بأثر مضاعف، قد أعطت دفعة كبيرة للأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في هذه الدول. وحسب التقديرات، فإن

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي قد ازداد بنسبة ١,٨ في المائة بقيمته الحقيقية في عام ١٩٩٦، بعد أن كان قد تناقص بنسبة ٢,١ في المائة في العام السابق. وحسب التقديرات أيضا، فإن معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩٦، قد تراوحت بين ٥,٢ في المائة في كل من الكويت وعمان، و ٣,٢ في المائة في قطر. ولكن في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، كان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩٦ أعلى منه في عام ١٩٩٥.

٩ - وكان الناتج المحلي الاجمالي للبحرين قد ازداد، كما تقول التقديرات أيضا، بنسبة ٣,٨ في المائة عام ١٩٩٦، في مقابل ٢,٢ في المائة عام ١٩٩٥. واعتمدت البحرين في ذلك على زيادة عائدات النفط بنسبة ٤٤,٧ في المائة، علما بأن اقتصاد البحرين هو أكثر الاقتصادات تنوعا بين دول مجلس التعاون الخليجي. وكان السبب في هذه الزيادة الهائلة يرجع في بعضه إلى زيادة أسعار النفط، ويرجع في بعضه الآخر إلى أن البلد كان يجني منذ شهر نيسان/ابريل ١٩٩٦، كل عائدات ما ينتجه حقل أبو صفاء البحري، الذي كانت البحرين تتقاسمه فيما سبق مع المملكة العربية السعودية. وفي هذا الصدد فإن أداء القطاع المصرفي كان جيدا جدا في عام ١٩٩٦، فمن المعروف أن هذا القطاع يرتبط ارتباطا قويا بالتطورات التي تحدث في قطاع النفط. فقد سجلت معظم البنوك فوائد تزيد على ما سجلته في العام السابق. وأما القطاع الصناعي، وفي مقدمته صناعة تكرير النفط وصناعة الألومنيوم، فقط تميز بادائه الجيد في عام ١٩٩٦. وأما قطاع السياحة فقد استرد عافيته بعض الشيء بعض ادائه السيء في عام ١٩٩٥، واستمر في اجتذاب السياح من سائر دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما المملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أن حكومة البحرين تعتزم زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنسبة تتراوح بين ٦ و ١٥ في المائة في عام ١٩٩٧. كما تعتزم الحكومة أيضا تخصيص ١,١٥ مليار دينار بحريني (أي ما يعادل ٣,١ مليار دولار) للمصروفات الرأسمالية خلال فترة السنوات الأربع ١٩٩٧-٢٠٠٠. ومما يذكر هنا أن البحرين كانت قد خصصت ٤٠٠ مليون دينار بحريني فقط (١,١ مليار دولار) للمصروفات الرأسمالية خلال السنوات الأربع السابقة. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين في عام ١٩٩٧ بمعدل يزيد قليلا عن معدل ١٩٩٦، رغم الانخفاض المنتظر في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

١٠ - وأما الكويت فتقول التقديرات إن الناتج المحلي الاجمالي فيها قد ازداد بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٥ وبنسبة ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٦. فقد تحسنت الظروف الاقتصادية تحسنا ملحوظا في الكويت خلال عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة عائدات النفط التي قدرت بحوالي ١٩,١ في المائة، مما أدى إلى زيادة فائض الميزان التجاري للكويت، وأدى في نفس الوقت إلى الحد من عجز الميزانية. وعلاوة على ذلك، فقد سددت الكويت في الربع الأخير من عام ١٩٩٦ آخر قسط من قرضها البالغ ٥,٥ مليار دولار الذي اقترضته في اعقاب حرب الخليج. وفوق ذلك، فإن الأصول التي تملكها الكويت في الخارج، والتي قدرتها بعض المصادر غير الرسمية بحوالي ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٥، لابد أن تكون قد زادت زيادة كبيرة في عام ١٩٩٦ بسبب المبالغ الاضافية التي أودعتها الحكومة، وبسبب الترحيب الكبير بهذه الاستثمارات الكويتية في الخارج في تلك السنة. لذلك تذهب التوقعات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي للكويت سينمو بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٧.

١١ - وأما عمان، فقد سجل اقتصادها معدل نمو بلغ ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٥، وسجل، حسب التقديرات، ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٦. وهذا الأداء الثابت والقوي لا يمكن أن يعزى فقط للتوسع الذي يشهده قطاع النفط، بل أيضا لأن عمان تعد في طليعة الإصلاح الاقتصادي من بين دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن القطاع الخاص قد استجاب فيها لما تقدمه له الحكومة من تشجيع على القيام بدور أكبر في اقتصاد البلد. لذلك تذهب التوقعات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي لعمان سينمو بنسبة ٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٧، رغم الانخفاض المنتظر في أسعار النفط، وبذلك يكون قد حقق أعلى نمو بين دول مجلس التعاون الخليجي.

١٢ - وأما في قطر، فإن الناتج المحلي الاجمالي قد نما بمعدل متواضع بلغ ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٥، وتقول التقديرات إنه سجل معدل نمو بلغ ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٦. وهذه السرعة الملحوظة في النمو الاقتصادي ترجع أساسا لزيادة انتاج البلد من النفط بنسبة ١٣,٥ في المائة، فقد ارتفع هذا الانتاج من ٤٢٢ ٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٩٥ إلى ٤٧٩ ٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٩٦. ونظرا لارتفاع أسعار النفط، فقد كانت نتيجة الارتفاع في انتاج النفط أن ازدادت عائدات النفط في قطر بنسبة ٤٣,٣ في المائة عام ١٩٩٦. كما أن اقتصاد قطر تعد من أكبر منتجي الغاز الطبيعي، قد استفاد من ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٦. وتذهب التقديرات إلى ان الناتج المحلي الاجمالي لقطر سيسجل معدل نمو مرتفعا في عام ١٩٩٧ يبلغ ٣,٧ في المائة، والسبب في ذلك أساسا هو الارتفاع المنتظر في انتاج النفط وفي دخل مصانع إسالة الغاز الطبيعي، سواء منها التي تم بناؤها أو توسيعها مؤخرا.

١٣ - وأما المملكة العربية السعودية، التي يغطي اقتصادها ما يزيد على ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا، وحوالي ٥٨ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد كان أدائها الاقتصادي جيدا جدا في عام ١٩٩٦. فبعد الركود الذي شهده الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٥، تذهب بعض التقديرات المتحفظة إلى أنه سجل معدل نمو بلغ ٥ في المائة في عام ١٩٩٦. ومن حيث القيمة الاسمية، نما الناتج المحلي الاجمالي للمملكة بحوالي ٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٦، وفقا للتقديرات الرسمية. وبلوغ انتاج النفط ٨ ملايين برميل في اليوم في المتوسط، فإن دخل البلد من النفط يكون قد ازداد حسب التقديرات، بما يربو على ٨ مليارات دولار ليصل في مجموعه إلى حوالي ٥١ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي بزيادة تعادل ١٩,٣ في المائة عما كان في عام ١٩٩٥. وكان من الواضح أن النمو الذي شهده قطاع النفط، وهو القطاع الذي يغذي ما يزيد عن ثلث الناتج المحلي الاجمالي للمملكة وحوالي ٩٠ في المائة من صادراتها، هو العامل الرئيسي في إعطاء دفعة للاقتصاد وفي تقليص أسباب الخلل الداخلية والخارجية للبلد. فقد كانت الزيادة في عائدات النفط كافية جدا للقضاء على عجز الموازنة. لكن بدلا من ذلك اختارت الحكومة على ما يبدو أن تسدد ديونها العالقة إلى بعض المتعاقدين الخاصين، وزيادة المصروفات الحكومية إلى ما فوق المستويات المخططة، وفي نفس الوقت تقليص عجز الميزانية. وفي هذا الصدد، استفاد القطاع الخاص فائدة كبيرة من زيادة دخل المملكة من النفط، ومن ارتفاع المصروفات الحكومية، خاصة قطاعات المصارف، وتجارة التجزئة، والبناء. ورغم الانخفاض المنتظر في أسعار النفط خلال عام ١٩٩٧، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي

للمملكة العربية السعودية بنسبة ٣,٥ في المائة في هذه السنة. ويرجع ذلك في بعضه إلى زيادة المصروفات الحكومية وإلى استرداد القطاع الخاص لعافيته.

١٤ - وأما الامارات العربية المتحدة، فإن وزارة التخطيط تقول إن الناتج المحلي الاجمالي للبلد قد نما بنسبة ٦,١ في المائة بالقيمة الحقيقية خلال عام ١٩٩٥، وتذهب التقديرات الأولية إلى أنه قد نما بنسبة ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٦. لكن تقديرات الإسكوا تقول إن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للامارات العربية المتحدة كان ٢,٢ في المائة خلال عام ١٩٩٥ و ٥ في المائة خلال عام ١٩٩٦. وعلى أية حال، فإن أداء الاقتصاد الاماراتي كان أداء جيداً في عام ١٩٩٥، وجيداً جداً في عام ١٩٩٦. ومعروف أن قطاع النفط يساهم بحوالي ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد. ولذلك، عندما زادت عوائد النفط من ١٢,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بحوالي ١٥,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦، كانت لهذه الزيادة آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة على اقتصاد البلد. فزاد فائض الميزان التجاري، بينما تقلص عجز الميزانية، رغم زيادة المصروفات الحكومية إلى ما فوق المستويات المخططة. كذلك سجل القطاع المصرفي أرباحاً كبيرة. وانتعشت التجارة في مجال إعادة التصدير خلال عام ١٩٩٦، وكان السبب في ذلك يرجع أساساً إلى الزيادة الهائلة في عدد الشركات وفي حجمها، خصوصاً في المنطقة الحرة بجبل علي. كذلك فإن قطاع السياحة أدى أداء جيداً في عام ١٩٩٦، حيث ازداد عدد السياح بسرعة، بخاصة السياح الأوروبيون. وأقام البلد عدداً من المعارض الدولية في أبوظبي ودبي، وفي هذا الصدد كان أداء قطاع المطاعم والفنادق ممتازاً في عام ١٩٩٦. على أن سفر ١٨٠ ٠٠٠ مغترب كانوا يعملون بطريقة غير قانونية في الامارات العربية المتحدة لم يكن له سوى آثار ضئيلة على اقتصاد البلد بوجه عام؛ وكانت هذه الآثار محسوسة بوجه خاص في الشركات الصغيرة وفي قطاع البناء. ومع هذا لم تحدث أية زيادات كبيرة في فرص العمل أمام أبناء البلد لأن معظم الأعمال التي تركها المغتربون لا تعتبر مناسبة في نظر الباحثين عن عمل من أبناء البلد. ومن المنتظر أن يسجل الاقتصاد الاماراتي نمواً قوياً مرة أخرى، بسبب الاسهام الايجابي المتوقع من قطاع النفط، والنشاط المتزايد للقطاع الخاص، وأيضاً بسبب الزيادات المتوقعة في المصروفات الحكومية، سواء منها المصروفات الجارية أو الرأسمالية. وتذهب التوقعات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي للبلد سينمو بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

١٥ - وأما الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، باستثناء العراق، فقد أدت أداء جيداً في عام ١٩٩٦. وتقول التقديرات إن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول، مجتمعاً، قد بلغ ٤,٧ في المائة. وكان هذا المعدل مرتفعاً بما فيه الكفاية لتحقيق معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يقدر بحوالي ٢ في المائة في هذه المجموعة من الدول ككل. على أن الأداء الاقتصادي العام كان مختلفاً من دولة إلى أخرى.

١٦ - فالاقتصاد المصري، وهو أكبر الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا، وثاني أكبر اقتصاد بين كل دول الإسكوا، قد نما، حسب التقديرات، بحوالي ٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٦، متجاوزاً نسبة ٤,٦ في المائة التي حققها في عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لمصر بنسبة

تقدر بحوالي ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٦. ومن ثم فإن الاقتصاد المصري يجني بعض الفوائد المنتظرة من برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي بدأتها الحكومة في عام ١٩٩١، برعاية صندوق النقد الدولي. فمعدل التضخم في مصر، والذي سجل ١٥,٧ في المائة ١٩٩٥، قد انخفض حسب التقديرات إلى ٧,٢ في المائة؛ كما أن عجز الموازنة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، قد انخفض إلى ١,٢ في المائة؛ وواصل احتياطي العملات الأجنبية المتوفر لدى البنك المركزي المصري تزايداً في عام ١٩٩٦ حتى اقترب كما تقول التقديرات من ١٩ مليار دولار في نهاية السنة. فقطاع التصنيع، الذي يسهم بحوالي ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. قد نما حسب التقديرات بحوالي ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٧ إلى ٨ في المائة في العام المقبل. ويرجع ذلك في بعضه إلى انطلاق بعض المشروعات الصناعية الكبيرة وإلى صدور بعض القوانين الجديدة التي تنطوي على أهمية كبيرة لقطاع الصناعة المصري، منها مثلاً قانون العمل والاستثمار الموحد. وأما قطاع السياحة فقد أدى أداء جيداً في مصر في عام ١٩٩٦، حيث سجلت إيرادات السياحة رقماً قياسياً بلغ ٣ مليارات دولار. فقد وصل عدد السياح الذين زاروا مصر في عام ١٩٩٦ إلى ٣,٨ ملايين سائح وهو يعتبر أيضاً رقماً قياسياً جديداً. لكن من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٤,٢ ملايين سائح في عام ١٩٩٧. كما أن إشغال الفنادق سجل نسبة قياسية بلغت ٦٣ في المائة إلى ما قبل الشهر الأخير من عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد قفزت سعة الفنادق المصرية من ١٨ ٠٠٠ غرفة في عام ١٩٨١ إلى ٦٨ ٠٠٠ غرفة في عام ١٩٩٦. وتنوي الحكومة القيام بحملة عالمية لزيادة الترويج للسياحة إلى مصر، مع تركيز خاص على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وأما عن قطاعات البنوك والبناء وتجارة التجزئة، فتذهب التقديرات إلى أنها سجلت كلها نمواً يربو على ٥ في المائة في عام ١٩٩٦. كذلك أدت سوق المال المصرية أداءاً جيداً في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن يكون أدائها جيداً أيضاً في عام ١٩٩٧ نظراً للسرعة التي تسير بها عملية الخصخصة وزيادة الاستثمارات الخاصة الأجنبية زيادة ملحوظة. وحسب التوقعات، فإن الناتج المحلي الإجمالي لمصر سيزداد نمواً في عام ١٩٩٧ ليسجل ٥,٥ في المائة، مع زيادة الدور الديناميكي الذي يؤديه القطاع الخاص، والبدء في تنفيذ المشروعات المتفق عليها مع بعض المستثمرين الأجانب أثناء مؤتمر القمة الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. هذا فضلاً عن بعض المشروعات الإنمائية العملاقة التي تتولاها الحكومة في صعيد مصر وفي سيناء.

١٧ - أما العراق فقد ظل اقتصاده عاجزاً بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليه الأمم المتحدة منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٠. وواصلت الأوضاع الاقتصادية تدهورها في عام ١٩٩٦ إلى حد أن العراق الذي يتمتع بموارد طبيعية وبشرية قيمة، قد أصبح الآن واحداً من أدنى مجموعة أقل الدول نمواً في العالم. وليس من المتوقع أن تتحسن أوضاعه الاقتصادية سوى تحسن طفيف في عام ١٩٩٧ بعد اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي أبرمه مع الأمم المتحدة، والذي يسمح للعراق بتصدير ما قيمته ملياران من الدولارات من النفط كل ستة أشهر. لكن استرداد العراق لعافيته وبالصورة التي هو في ميسس الحاجة إليها لن يتأتى إلا برفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليه الأمم المتحدة رفعا تاماً.

١٨ - وأما في الأردن، فقد نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٥، وبما يقدر بحوالي ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٦. لكن رغم معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً، فقد تمكن هذا البلد بفضل أدائه الاقتصادي، من الارتفاع بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٦ إلى ١,٥ في المائة. على أن الأداء الاقتصادي للأردن قد أضر بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق (أكبر شريك تجاري للأردن قبل فرض هذه العقوبات)؛ وبسبب القصف الاسرائيلي للبنان في نيسان/ابريل ١٩٩٦، والذي كان له تأثير سلبي على قطاع السياحة وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن؛ وكذلك بسبب بطء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي أوهنت من عزيمة الاستثمار الأجنبي واستثمار الأردنيين العاملين في الخارج على حد سواء، كما أوهنت من عزيمة مستثمري القطاع الخاص في الأردن نفسها. لكن الاقتصاد الأردني استفاد من تحسن العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى زيادة الصادرات الأردنية إلى هذه الدول مثلما أدى إلى زيادة فرص العمل أمام الأردنيين الذين يبحثون عن عمل في الخارج. وتذهب التقديرات إلى أن العاملين الأردنيين المغتربين قد حولوا إلى بلادهم ما يعادل ١,٥٤ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي ما يعادل ٢٥,٢ في المائة زيادة على مستوى عام ١٩٩٥ الذي بلغ ١,٢٣ مليار دولار. وترى التوقعات أن الناتج المحلي الاجمالي للأردن سينمو بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو أعلى معدل نمو بين دول الإسكوا.

١٩ - وأما لبنان، فإن ناتجها المحلي الاجمالي الذي نما بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٥، قد نما حسب التقديرات بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٦. وكان للقصف الاسرائيلي للبنان في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٦ أثر سلبي هائل على البلد خصوصاً على قطاع السياحة، وهو قطاع هام. كما أن ارتفاع الفوائد نسبياً لم يساعد على التوسع في الاستثمارات الخاصة. وتذهب التوقعات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي للبنان سيسجل معدل نمو يبلغ ٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢٠ - أما في الجمهورية العربية السورية فتذهب التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي قد سجل معدل نمو يبلغ ٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٦، في مقابل ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وتقول التقديرات أيضاً أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٦، مما يعتبر أكبر زيادة بين دول الإسكوا بأكملها. فلقد استفاد الاقتصاد السوري من الزيادة التي بلغت ٢١ في المائة من عوائده النفطية، وكذلك من الأداء القوي لقطاعي الزراعة والسياحة، كما أن القطاع الخاص الذي يلقي تشجيعاً من الحكومة، يقوم بدور متزايد الأهمية خصوصاً في قطاع السياحة. كذلك استفاد البلد في عام ١٩٩٦ من ارتفاع تحويلات العاملين، خصوصاً تحويلات المغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي. وترى التوقعات أن الناتج المحلي الاجمالي للجمهورية العربية السورية سينمو بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢١ - أما اليمن، التي هي أقل بلدان المنطقة نمواً، فقد واجهت خلال داخليا وخارجيا على درجة كبيرة من الخطورة، وإزاء ذلك بدأت في تنفيذ بعض الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية في عام ١٩٩٥، وكان ذلك تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبعد أن سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو بلغ ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٥، تذهب التقديرات إلى أن اقتصاد هذا البلد قد نما بنسبة ٣ في المائة في عام

١٩٩٦. وبسبب معدل النمو السكاني المرتفع نسبيا في اليمن، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بما يقدر بحوالي ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٦. ورغم أن اقتصاد اليمن قد استفاد من ارتفاع أسعار النفط وعوائده، فقد عانى معاناة شديدة من الفيضانات التي اجتاحتها في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦، والتي كانت لها آثار سلبية قاسية على قطاع الزراعة الهام. وترى التوقعات أن الناتج المحلي الاجمالي لليمن سيسجل معدل نمو يبلغ ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢٢ - وأما الضفة الغربية وقطاع غزة فقد نما الناتج المحلي الاجمالي فيهما بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وكانت التنبؤات المبدئية لعام ١٩٩٦ ترى أنه سينمو بنسبة ٧ في المائة؛ لكنه بدلا من ذلك، انخفض، حسب التقديرات، بنسبة ٥ في المائة في ذلك العام. وكان السبب في ذلك أساسا هو كثرة اغلاق الحكومة الاسرائيلية لحدود الضفة الغربية وقطاع غزة، ولأن المساعدات المالية والفنية التي قدمها المجتمع الدولي كانت أقل من المنتظر. لكن إذا افترضنا أن اسرائيل ستسمح لما لا يقل عن ٣٥ ٠٠٠ عامل فلسطيني بمواصلة العمل لديها، وأنها ستسمح بتدفق البضائع بحرية بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة سينمو، حسب التوقعات، بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢٣ - على أن الصورة الاقتصادية لمنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٧ ستعتمد اعتمادا كبيرا على ما يلي:

(أ) الأسعار العالمية للنفط؛

(ب) تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية في الدول الأعضاء؛

(ج) التطورات التي ستشهدتها عملية السلام في الشرق الأوسط؛

(د) عودة العراق إلى سوق النفط الدولية ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٧ بنسبة ٤,٣ في المائة. ولكن هذا المعدل الذي تحدده التوقعات، ورغم أنه يقل عن معدل النمو المقدر لسنة ١٩٩٦ والذي يبلغ ٤,٨ في المائة، سوف يظل مع ذلك مرتفعا بدرجة ملحوظة عن معدل النمو الذي تحقق في عام ١٩٩٥ والذي بلغ ٢,٢ في المائة. وسوف يكون كافيا لتحقيق معدل نمو حقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قدره ٢,١ في المائة في المنطقة. ورغم أن النمو المتوقع في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعا سيبلغ ٣,٩ في المائة، فإن الناتج المحلي الاجمالي لدول الاقتصادات الأكثر تنوعا سينمو، وفقا للتوقعات، بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢٤ - وجدير بالذكر أن الدفعة التي شهدها عام ١٩٩٦ نحو الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد فقدت الزخم الذي جمعته في العام السابق في معظم دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في عوائد النفط. فقد أجلت كثير من دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦ تنفيذ السياسات التي تستهدف التوسع في قاعدة الدخل الضريبي وتنويعها، وكذلك المضي في الدعم الذي تقدمه الحكومة للسلع والخدمات. لكن مثل هذه السياسات لا بد أن تنفذ بالتدريج، تجنباً لأي تخفيضات مفاجئة وحادة إذا ما واجهت هذه الدول أي انخفاض كبير في عوائد النفط.

٢٥ - على أن تنفيذ الإصلاح الاقتصادي قد استمر في معظم الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة، لا سيما في مصر والأردن، مع سرعة ملحوظة في تطبيق الخصخصة بمصر. وفي هذا الصدد فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، الذي يشمل تحرير رأس المال وأسواق العمل تحريراً كاملاً، وتحرير التجارة الخارجية، والانتهاه من برنامج الخصخصة، من المنتظر أن يتم قبل عام ٢٠٠٠.

٢٦ - لكن ما زالت دول الإسكوا تواجه مشكلة كبيرة هي ارتفاع معدلات البطالة، وذلك رغم معدلات النمو المذكورة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ورغم الزيادة الصافية في نصيب الفرد من الدخل، المشار إليها فيما تقدم. ويصدق هذا بوجه خاص على الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة. فقد اتسمت هذه الاقتصادات بوجه عام، على مدى السنوات المتعددة الماضية، بارتفاع نسبي في معدلات النمو السكاني، وبزيادة عدد الداخلين الجدد في سوق العمل إلى درجة تفوق كثيراً قدرة اقتصاد هذه الدول على استيعابهم بالكامل. لذلك اتسمت هذه الدول، منذ عدد من السنوات، بقوة عمل تنمو بمعدلات تتجاوز اقتصاداتها. والنتيجة، أن ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة لم يكن كافياً لاستيعاب الزيادة في الأيدي العاملة المعروضة. وقد تفاقمَت هذه الأوضاع مؤخراً في أعقاب السياسات التي انتهجتها الحكومة لخفض المصروفات، والحد من عجز الموازنة، وتقليص العمل في القطاع العام. هذا بالإضافة إلى أن فرص العمل خارج المنطقة قد تضاءلت بوجه عام.

٢٧ - لكن أعلى معدل بطالة في المنطقة هو الموجود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو يؤثر على ٢٨ في المائة من قوة العمل فيهما. ولو حسبنا البطالة المقنعة، لبلغت هذه المعدلات، حسب التقديرات الأولية، ٤٥ في المائة في الضفة الغربية، و ٦٠ في المائة في قطاع غزة. وقد تسبب في هذه الحالة من البطالة عدد من العوامل من بينها دأب إسرائيل على اغلاق الحدود، والأوضاع السياسية المتدهورة التي أوهنت من عزيمة الاستثمار الخاص والأجنبي وأدت إلى تأجيل مشروعات التعمير الكبرى. لكن لا بد أن نذكر هنا أن معدلات النمو السكاني تعتبر نسبياً مرتفعة ارتفاعاً كبيراً جداً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢٨ - أما معدل البطالة في اليمن في عام ١٩٩٦، فكان لا يزال مرتفعاً جداً، وإن كان أقل من المعدل المذكور عن عام ١٩٩٥؛ حيث قدر بنسبة ٢٥ في المائة من قوة العمل، في مقابل ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٥. على أن ارتفاع معدل نمو القوة العاملة (الذي يقدر بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٤,٢٥ في المائة) والجهود التي تبذلها الحكومة للحد من الأجور، لم تساعد في تخفيض هذا المعدل.

٢٩ - وفي مصر والأردن أيضا، يتضح من التقديرات الأولية أن معدل البطالة مرتفع نسبيا، حيث يبلغ حوالي ١٣ في المائة. وقد حاولت الحكومة الأردنية خلق مزيد من فرص العمل أمام الأردنيين فأصدرت قانونا في عام ١٩٩٦ يمنع غير الأردنيين من العمل في ١٥ مهنة وعملا مختلفة في الأردن. لكن الجدير بالملاحظة هنا أن الاقتصاد المصري والأردني يحتاج إلى معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط من ٧ إلى ٨ في المائة كحد أدنى ليمتص بالكامل أعداد الداخلين الجدد إلى قوة العمل (وهم يقدرون بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ على الترتيب) وتقليل معدلات البطالة. أما الجمهورية العربية السورية، فتعاني من ارتفاع البطالة فيها، لكن بمعدل يقل عن المعدلين المذكورين بالنسبة لمصر والأردن.

٣٠ - كذلك تعاني بعض دول مجلس التعاون الخليجي من البطالة بين أبناء البلد. وفي هذا نوع من المفارقة، لأن كل دول مجلس التعاون الخليجي دول مستقبلية للأيدي العاملة. وكانت هذه الظاهرة الجديدة نسبيا سببا في قلق حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. وهناك عدة عوامل وراء هذه الظاهرة. من أهم هذه العوامل توقعات المواطنين غير الواقعية من دخولهم قوة العمل؛ ووجود عاملين مغتربين يقبلون أجورا منخفضة؛ والسياسات التي تتبعها الحكومة لعدم توسيع العمالة في القطاع العام؛ وعدم التناسب المشاهد حاليا بين نوع المؤهلات التي يحملها الباحثون عن عمل وبين نوع الأعمال المتاحة في سوق العمل بهذه الدول.

٣١ - على أن الاستعاضة عن العاملين الأجانب بأبناء البلد في قوة العمل يعتبر حاليا هدفا من أهداف التنمية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. وبالفعل أحرزت البحرين وعمان بعض التقدم في هذا السبيل. لكن هذا التقدم لا يزال محدودا ومقصورا أساسا على القطاع العام. أما في القطاع الخاص، فلم تشمل هذه العملية حتى الآن سوى بعض الأعمال الادارية والمكتبية فقط. ولا شك أن نجاح هذه العملية سوف يعتمد إلى حد كبير على تمكين أبناء البلد من الحصول على نوع التعليم والمهارات الفنية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل في السنوات المقبلة. أما سياسة اجبار القطاع الخاص على توظيف أبناء البلد فقد يكون لها أثر سلبي على الأداء الاقتصادي العام ولا يمكن أن تستمر على المدى الطويل.

٣٢ - وجدير بالذكر أن النتائج الاجتماعية للبطالة المزمنة في منطقة الإسكوا نتائج بالغة الخطورة. فارتفاع البطالة يفضي إلى مشكلة التهميش وغيرها من المشاكل الاجتماعية، ويزيد من الفقر وتفاوت الدخل، ويكلف العاطلين تكلفة انسانية باهظة من حيث الإضرار بمعيشتهم وفقدانهم للكرامة. وهذه النتائج تسبب مشاكل خاصة للشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ليجدوا أنهم عاجزون عن توفير المستوى الكافي من الدخل بعد سنوات طويلة من التعليم. كذلك على مستوى الأسرة، يمكن للبطالة أن تؤدي إلى تفككها، واضطرار الأطفال للعمل، وزيادة تهميش الأسر الفقيرة. وهذه الحالة من الاحباط والكبت تولد الجريمة وسائر الآفات الاجتماعية، ويمكن أن تؤدي إلى قلاقل اجتماعية وسياسية لا يسلم منها أي فرد في المجتمع.

٣٣ - أما عن التضخم، فقد كانت معدلاته في معظم دول الإسكوا بوجه عام عند الحدود المقبولة عالمياً في عام ١٩٩٦. وإن كانت معدلات التضخم بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً مرتفعة بشكل ملحوظ عنها في دول مجلس التعاون الخليجي. فمعدل التضخم في الأردن مثلاً، والذي يقدر بحوالي ٦ في المائة، ويعتبر أقل معدل بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كان مع ذلك أعلى من أعلى معدل بين دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦ (وهو ٤ في المائة في الامارات العربية المتحدة).

٣٤ - أما معدل التضخم في اليمن، والذي قدر بحوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦، فكان أعلى معدل بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً. لكن لا بد أن نلاحظ هنا أن هذا المعدل أقل بكثير من معدلات التضخم التي كانت سائدة في البلد والتي بلغت ١٢٠ في المائة و ٥٥ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على الترتيب.

٣٥ - أما في الجمهورية العربية السورية، فتذهب التقديرات إلى أن معدل التضخم قد زاد في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠ في المائة بعد أن كان ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وهناك عاملان يمكن أن يكونا قد أثرا تأثيراً إضافياً على الضغوط التضخمية في البلد. العامل الأول هو ارتفاع نسبة السيولة في الجهاز المصرفي؛ والعامل الثاني هو تخفيض سعر الليرة السورية رسمياً بالنسبة لبعض السلع المستوردة، من ١١,٢ ليرة سورية للدولار إلى ٤٢ ليرة للدولار الواحد.

٣٦ - أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد انخفض معدل التضخم انخفاضاً كبيراً، من ٢٥ في المائة إلى ١٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأنه ناتج عن الانخفاض الكبير في القدرة الشرائية للشعب الفلسطيني في سنة شهدت ارتفاعاً هائلاً في معدلات البطالة وتناقصاً عاماً في مستوى الأنشطة الاقتصادية.

٣٧ - وأما في لبنان فقد انخفض معدل التضخم في عام ١٩٩٦ إلى نسبة تقدر بحوالي ٨,٩ في المائة بعد أن بلغ ١٤ في المائة في عام ١٩٩٥. وهذا الانخفاض هو انعكاس للسياسات النقدية المحافظة التي انتهجها البنك المركزي للبلد وكذلك لتناقص النمو في الأنشطة الاقتصادية.

٣٨ - وفي مصر، يتضح من التقديرات أن معدل التضخم انخفض في عام ١٩٩٦ إلى ٧,٢ في المائة في مقابل ١٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد أسهم عاملان أساسيان في هذا الانخفاض هما انخفاض عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى قياسي، ولجوء الحكومة إلى سندات الخزنة لتمويل عجز الموازنة بدلاً من زيادة المعروض النقدي.

٣٩ - أما في الأردن، وكما سبقت الإشارة، فقد حددت التقديرات معدل التضخم في عام ١٩٩٦ بحوالي ٦ في المائة. وهذا المعدل ينطوي على زيادة إذا قيس بمعدل ١٩٩٥ الذي بلغ ٢,٣ في المائة. ولا بد أن نلاحظ هنا أن حكومة الأردن بوجه عام اتبعت سياسات نقدية ومالية متحفظة. وهذا التصاعد في معدل التضخم يرجع أساساً إلى تخفيض مستوى الدعم الحكومي للقمح، والأعلاف، والماء والكهرباء في عام ١٩٩٦.

٤٠ - أما معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي فقد ظلت مقيدة في عام ١٩٩٦. وتراوحت بين ٤ في المائة في الامارات العربية المتحدة و ١,٢ في المائة فقط في المملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي دأبت على اتباع سياسات نقدية محافظة. ومعروف أن كل عملات دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عملة الكويت، مرتبطة بدولار الولايات المتحدة. لذلك فإن ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ أمام عملات اليابان ومعظم دول أوروبا الغربية قد ساعد على تقليص معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي أصبحت أسعار الواردات الآتية من هؤلاء الشركاء التجاريين الرئيسيين أرخص مما كانت. فضلا عن ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في الايرادات الحكومية عام ١٩٩٦ قد مكنت هذه الحكومات من تأجيل أية تخفيضات اضافية في المبالغ المقدمة للسلع والخدمات المدعومة من الحكومة، كما جاء فيما تقدم.

ثانيا - التطورات التي شهدتها التجارة الدولية والمدفوعات

٤١ - يتضح من البيانات والتقديرات الأولية، أن صادرات المنطقة وواراداتها تأثرت في عام ١٩٩٦ تأثرا ايجابيا بالارتفاع الكبير في أسعار النفط، وبالنمو الاقتصادي العام، وبالزيادة في صادرات النفط. أما الصادرات، فتذهب التقديرات إلى أنها ازدادت بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٩٦، بينما ازدادت الواردات بنسبة ٩ في المائة. فصادرات دول مجلس التعاون الخليجي، التي قدرت بحوالي ١١٧,٤ مليار دولار وأسهمت بحوالي ٨٩ في المائة من مجموع صادرات منطقة الإسكوا، قد سجلت زيادة قدرها ١٦ في المائة في عام ١٩٩٦. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط، خصوصا في النصف الثاني من السنة. وكانت أعلى زيادات في الصادرات، ضمن هذه المجموعة من الدول، هي التي سجلتها الكويت والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، والتي ارتفعت صادراتها، حسب التقديرات، بنسبة ١٩ في المائة، و ١٨,٨ في المائة، و ١٤,٩ في المائة على الترتيب. وقد استفادت الكويت فائدة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، وزادت صادراتها من ١٠,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بحوالي ١٢,١ مليار دولار في عام ١٩٩٦ وكانت الزيادات الكبيرة في صادرات المملكة العربية السعودية ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط أيضا، ولكنها كانت ترجع في بعضها إلى زيادة صادرات البتروكيماويات والصادرات غير النفطية. وشهدت الامارات العربية المتحدة نموا مطردا في صادرات القطاع غير النفطي، خصوصا في مجال إعادة التصدير؛ وساهمت في هذا النمو أيضا زيادة الصادرات إلى جنوب شرق آسيا. وسجلت عمان وقطر أيضا زيادة في الصادرات خلال السنة، قدرت بحوالي ١٠ في المائة في البلدين. وقدرت الزيادة في صادرات البحرين بحوالي ٥ في المائة، وهي ترجع إلى زيادة صادرات الألومنيوم وإلى القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية بأن تحول للبحرين كل عائدات حقل أبو صفاء الذي كان يتقاسمه البلدان.

٤٢ - أما دول الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا فقد سجلت زيادة في صادراتها تقدر بحوالي ٥,٦ في المائة. وقد استفادت بعض دول هذه المجموعة إلى حد ما من ارتفاع أسعار النفط ولكن بعضها، ومنها مصر، شهدت انخفاضا في صادراتها غير النفطية. وتذهب التقديرات إلى أن جملة صادرات هذه المجموعة

قد ازدادت من ١٤,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥، إلى ١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وكانت أكبر زيادة هي التي سجلها لبنان الذي قدرت صادراته بما يزيد على ٢٠ في المائة عما كانت. كذلك زادت صادرات الجمهورية العربية السورية بنسبة ١٦,٩ في المائة عن مستوياتها في عام ١٩٩٥، وذلك حسب بعض التقارير الرسمية. وكانت هذه الصادرات أساسا عبارة عن نفط ومواد خام، واستفادت من ارتفاع أسعار النفط. لكن الصادرات غير النفطية ظلت متأثرة بكثير من العوامل منها القيود المفروضة على أسعار العملة، رغم تعديل هذه الأسعار إلى حد ما في عام ١٩٩٦. أما اليمن فقد زادت صادراتها بنسبة تقدر بحوالي ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٦، ويحتمل أن تكون أعلى من ذلك، لكن كانت هناك بعض الصعوبات في تسجيل احصاءات دقيقة بالنسبة للقطاع غير الرسمي للبلد. أما الأردن فقد ارتفعت صادراته بنسبة تقدر بحوالي ٧,٤ في المائة، وكانت هذه النسبة أقل بكثير من الزيادة التي تحققت في العام السابق وبلغت ٢٦ في المائة، وكانت تعزى في بعضها إلى بعض الصعوبات الحدودية التي تركت أثرا سلبيا على التجارة مع إسرائيل والضفة الغربية. وشهدت مصر انخفاضا في صادراتها يقدر بحوالي ٦ في المائة مع انخفاض الصادرات غير النفطية؛ وكان من العوامل الرئيسية لهذا الانخفاض هبوط صادرات المنسوجات. أما الضفة الغربية وقطاع غزة فيتضح من البيانات التقديرية عنهما أن صادراتهما قد أضررت بسبب القيود الصارمة التي فرضتها إسرائيل على حركة البضائع والناس في عام ١٩٩٦، فانخفضت بنسبة ٢٠ في المائة، وكذلك منع تصدير البضائع بحجة أسباب أمنية، ليس فقط إلى إسرائيل بل أيضا إلى الأردن ومصر أو غيرها خارج المنطقة لجزء كبير من السنة.

٤٣ - أما عن أداء الواردات، فتشير التقديرات الأولية إلى أن واردات منطقة الإسكوا قد ازدادت من ٩٣,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٠١,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وقد بلغ مجموع واردات دول مجلس التعاون الخليجي ٦٧,٥ مليار دولار؛ وكانت هذه الواردات تعادل ٦٦,٣ في المائة من جملة واردات المنطقة وحوالي ٧٥ في المائة من عوائد النفط في هذه الدول، والتي بلغت في مجموعها ٨٩,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦. فقد زادت الواردات في كل دول هذه المجموعة. وتراوحت الزيادات بين ١١ في المائة في عمان و ٣ في المائة في قطر. أما في الامارات العربية المتحدة، وفي الكويت، فقد زادت الواردات بنسبة ١٠ في المائة و ٨ في المائة على الترتيب. وكانت زيادة الواردات في عمان والكويت ناتجة إلى حد ما عن ارتفاع واردات السلع الرأسمالية. كذلك شهدت المملكة العربية السعودية زيادة في وارداتها بلغت ٤ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥. وكان السبب في ذلك يرجع إلى حد ما لزيادة الانفاق الحكومي الذي حدث عندما كانت عائدات النفط أعلى من المتوقع لها خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦. وكان هناك عامل آخر هو ارتفاع قيمة الدولار. حيث أن ارتفاع قيمة الدولار أمام معظم العملات الأخرى في عام ١٩٩٦ قد أدى بالفعل إلى تخفيض أسعار الواردات الآتية من اليابان، وأوروبا وغيرها.

٤٤ - أما واردات دول الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فقد زادت بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩٦، حيث ارتفعت من ٣٠,٢ مليار دولار إلى ما يقدر بحوالي ٣٤,٣ مليار دولار. وباستثناء العراق، بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليه الأمم المتحدة، زادت واردات كل دولة من دول هذه المجموعة، من ٨ في المائة في الأردن إلى ٢٨ في المائة في لبنان. كذلك ارتفعت واردات اليمن والجمهورية

العربية السورية ومصر بنسبة ١٥,٥ في المائة و ١٤,٧ في المائة و ١٠,١ في المائة على الترتيب، إذا قورنت بمستوياتها في عام ١٩٩٥. أما صادرات مصر خلال ١٩٩٦، فربما تكون قد تأثرت بتخفيض الرسوم الجمركية. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعلنت مصر عن تخفيضات في كل الرسوم الجمركية على الصادرات تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة. إلا أن الرسوم المفروضة على المواد الترفية والكمالية، ظلت مرتفعة كما هي عند ١٣٥ في المائة على بعض السلع. وأما في الأردن، فإن برنامج التحرير الاقتصادي، والذي شمل تخفيض بعض الرسوم الجمركية، ربما ساهم بدوره في رفع مستوى الواردات. وربما أثرت حماية أسعار الصرف في الأردن على مستوى الواردات في عام ١٩٩٦. لكن المؤشرات تدل على أن هذه السياسة سوف تستمر خلال السنوات المقبلة.

٤٥ - واستنادا إلى هذه البيانات، ذهبت التقديرات إلى أن الميزان التجاري للمنطقة قد سجل فائضا في عام ١٩٩٦. ويقدر هذا الفائض في حدود ٣٠,٥ مليار دولار، أي بما يزيد كثيرا عن الفائض المسجل في العام السابق والذي بلغ ٢١,٧ مليار دولار، وكان يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط. فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا في فائض ميزانها التجاري بلغ في مجموعه ٤٩,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦، في مقابل ٣٧,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥. إلا أنه يتضح من التقديرات أن دول الإسكوا ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا قد شهدت عجزا في مجمل ميزانها التجاري بلغ ١٩,٣ مليار دولار، أي بما يزيد كثيرا عن المجموع السابق الذي بلغ ١٦ مليار دولار. وبشكل عام كانت الواردات أكبر من الصادرات في كل البلدان الأعضاء.

٤٦ - ويتضح من التنبؤات الخاصة بعام ١٩٩٧، أن الميزان التجاري سوف يتدهور نوعا ما بالنسبة للمنطقة ككل، وبالنسبة لدول مجموعة مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع كذلك أن تزداد صادرات منطقة الإسكوا زيادة متواضعة، على افتراض أن أسعار النفط سوف تتراوح بين ١٧,٥ دولار و ١٩ دولار للبرميل، مع زيادة متواضعة أيضا في حجم صادرات النفط. وتقول التوقعات أيضا إن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تشهد ارتفاعا في الصادرات بنسبة ٢ في المائة فقط. أما وارداتها فمن المتوقع أن تزداد بنسبة ٧ في المائة، فتحدث انخفاضا طفيفا في الميزان التجاري. بينما المتوقع أن تستفيد دول الاقتصادات الأكثر تنوعا من الإصلاحات الاقتصادية التي تركز على التصدير، ومن إتساع نفاذها إلى أسواق تصديرية جديدة. وعلى ذلك فمن المتوقع أن تزداد صادرات الاقتصادات الأكثر تنوعا بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٩٧، وأن تزداد وارداتها بنسبة ٨ في المائة.

٤٧ - وفي هذا الصدد فإن قدرة المنطقة على تمويل وارداتها من حصيلة الصادرات، محسوبة بنسبة الصادرات إلى الواردات، قد تحسنت من ١,٢٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١,٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وازدادت هذه النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي من ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١,٧٤ في المائة في عام ١٩٩٦، وكان السبب في ذلك أساسا هو زيادة الصادرات. ولكن نسبة الصادرات إلى الواردات في دول الاقتصادات الأكثر تنوعا انخفضت انخفاضا طفيفا من ٠,٤٧ في المائة إلى ٠,٤٤ في المائة، وكان السبب الأكبر في ذلك هو زيادة الواردات. أما التوقعات الخاصة بنسبة الصادرات إلى الواردات في المنطقة

ككل خلال عام ١٩٩٧ فتعتبرها ١,٢٦ وهي أقل من مستواها في عام ١٩٩٦. وهذا الانخفاض المتوقع، يرجع إلى أن الزيادة النسبية المنتظرة في الواردات تزيد عن الزيادة النسبية المنتظرة في الصادرات.

٤٨ - أما ميزان الحساب الجاري، فيتضح من التقديرات الأولية بالنسبة لمعظم دول الإسكوا التي تتوفر عنها بيانات (باستثناء العراق، والجمهورية العربية السورية، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن) أن العجز الإجمالي قد انخفض انخفاضاً كبيراً، من ٨,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وكان السبب الأساسي في ذلك هو تحسّن الميزان التجاري بعد ارتفاع صادرات النفط. أما دول مجلس التعاون الخليجي، فتقول التقديرات الحالية، إنها سجلت فائضاً في مجموع ميزان الحساب الجاري بلغ ٥,٨ مليار دولار، مما يعتبر تحسناً ملموساً عن العجز الذي بلغ ٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥. أما أكبر تحسن شهدته دول مجلس التعاون الخليجي فقد سجلته المملكة العربية السعودية. حيث حققت فائضاً بلغ ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ بعد عجز بلغ ٨,١ مليار دولار في العام السابق. وكان السبب في هذا التحسن يرجع إلى حد كبير إلى زيادة فائض الميزان التجاري بعد ارتفاع حصيلة المملكة من صادرات النفط. كذلك سجلت البحرين والكويت تحسناً في ميزانها كما تقول آخر التقديرات. فقد زاد فائض الحساب الجاري في البحرين من ٤٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، بينما زاد الفائض الكويتي إلى ٤,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦، بعد أن كان ٤,٢ مليار دولار في العام السابق. أما عمان وقطر والامارات العربية المتحدة فقد تدهور ميزان الحساب الجاري فيها، حسب التقديرات، رغم ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية في عام ١٩٩٦. فقد سجلت عمان وقطر عجزاً في عام ١٩٩٥، ثم ازداد هذا العجز في عام ١٩٩٦ من ٣٥٠ مليون دولار إلى ٧٤٠ مليون دولار بالنسبة لعمان، ومن ٢٦٠ مليون دولار إلى ٤١٠ ملايين دولار بالنسبة لقطر. أما الامارات العربية المتحدة، فرغم محافظتها على فائض ميزان حسابها الجاري في السنتين، فقد سجلت زيادة من ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,١ مليار دولار في عام ١٩٩٦.

٤٩ - أما عجز الحساب الجاري في دول المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فتذهب التقديرات إلى أنه قد ازداد من ٦,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٧,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو التدهور الكبير في العجز الذي شهدته مصر والذي ازداد من ٢٥٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى مليار دولار في عام ١٩٩٦، بسبب انخفاض الصادرات في تلك السنة. كذلك شهدت لبنان تزايداً في هذا العجز في عام ١٩٩٦، ولكن بمبلغ أقل، حيث ارتفع هذا العجز إلى ٥,٩ مليار دولار بعد أن كان ٥,٤ مليار دولار في العام السابق. أما الأردن، ورغم أنه شهد تحسناً في ميزان حسابها الجاري، فإن عجز ميزانها الذي بلغ ٤٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، قد انخفض، حسب التقديرات، إلى ٢٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. والسبب الأساسي هو زيادة تحويلات العاملين.

٥٠ - أما مجمل ميزان الحساب الجاري لمنطقة الإسكوا فمن المتوقع أن يظل في حالة عجز خلال عام ١٩٩٧. وربما يزيد إلى حوالي ٤ مليارات دولار إذا ما تراوحت أسعار النفط بين ١٧,٥ دولار و ١٩ دولاراً للبرميل، وإذا زادت الواردات كما هو متوقع لها. فمن المتوقع أن ينخفض مجموع الفائض في دول مجلس

التعاون الخليجي إلى حوالي ٤ ملايين دولار، بينما تذهب التوقعات إلى أن العجز في دول الاقتصادات الأكثر تنوعا سوف يرتفع إلى حوالي ٨ مليارات دولار.

٥١ - ويتضح من البيانات الجزئية والأولية الخاصة بعام ١٩٩٦، أن احتياطات العملات الأجنبية للمنطقة (باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية لعدم وجود بيانات عنها) قد ازدادت بنسبة ٦,٣ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥، حيث ارتفعت من ٥١,٢ مليار دولار إلى ٥٤,٤ مليار دولار. وكان ذلك أساسا نتيجة ارتفاع الإحتياطات في الدول ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا. على أن احتياطات دول مجلس التعاون الخليجي لم تتغير، وظلت عند ٢٣,٤ مليار دولار بينما زادت احتياطات دول الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا بنسبة ١١ في المائة، حيث وصلت إلى ٣٠,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد فإن المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة تضمان أكبر الإحتياطات من بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبلغ هذه الإحتياطات فيهما ٨,٥ مليار دولار و ٨,٠ مليار دولار على الترتيب. أما مصر فتضم أكبر قدر من الإحتياطات بين دول الاقتصادات الأكثر تنوعا حيث تبلغ هذه الإحتياطات فيها ١٩ مليار دولار.

٥٢ - أما فيما يتعلق بقدرة المنطقة على تغطية وارداتها، فإن هذه البيانات الأولية عن احتياطات العملات الأجنبية توضح لنا أن المنطقة كانت قادرة على تغطية ٦,٩ أشهر من الواردات في عام ١٩٩٦. وكان هذا الرقم أقل بقليل من رقم العام السابق، والذي بلغ ٧,١ أشهر. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تغطية ٤,٢ أشهر من الواردات، بينما كانت دول الاقتصادات الأكثر تنوعا قادرة على تغطية ١٣,٩ شهرا من الواردات، استنادا إلى مستوى احتياطاتها في عام ١٩٩٦، وكان ذلك أساسا بسبب المستوى المرتفع نسبيا من احتياطات النقد الأجنبي لمصر.

٥٣ - ولقد أحرزت كثير من دول المنطقة تقدما في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بما يتماشى مع شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتشمل هذه الإصلاحات بعض الإجراءات المتصلة بالتجارة، منها تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية وتوحيد القوانين الضريبية ومعدل الضريبة بالنسبة للشركات الأجنبية والشركات المحلية في بعض الدول. وفي عام ١٩٩٦ انضمت الامارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية، بينما البحرين ومصر والكويت وقطر أعضاء بالفعل في هذه المنظمة. ومن المتوقع أن تكون فرص التجارة جيدة أمام تلك الدول بفضل هذه العضوية. أما الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية فقد طلبت الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية، بينما عمان، التي لها مركز المراقب فقط، والجمهورية العربية السورية، فما زالت كل منهما توازن بين المزايا والعيوب التي يمكن أن يؤدي إليها إنضمامهما للمنظمة. على أن بعض دول الإسكوا أجرت مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ربما تؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق عضوية على غرار الاتفاق القائم مع غيرها من دول البحر المتوسط. كما يدرس الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي عقد اتفاق للتجارة الحرة. أما عن التجارة داخل المنطقة، فإن إنشاء الاتحاد النقدي العربي كان موضوعا رئيسيا من موضوعات المناقشة في اجتماع عقد برعاية صندوق النقد

العربي في القاهرة في عام ١٩٩٦. والهدف من إنشاء اتحاد كهذا هو تحسين فرص التجارة بين دول الإسكوا.

٥٤ - أما مجموع الدين الخارجي لدول الإسكوا، باستثناء العراق، فقد انخفض، حسب التقديرات، بحوالي ٤ في المائة، وذلك من ١٨٢ مليار دولار تقريباً في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٧٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وكان هذا الانخفاض يرجع في بعضه إلى إعادة جدولة أجزاء من ديون عدد من الدول الأعضاء أو إسقاطها تماماً، كما هي الحال بالنسبة لمصر، والأردن، واليمن؛ ويرجع في بعضه الآخر إلى تسديد بعض الدول الأخرى لديونها، مثل الكويت التي سددت في أواخر عام ١٩٩٦ القسط الأخير وقيمتها ٧٨٦ مليون دولار. (وكان هذا المبلغ لا يزال عالقا من مبلغ ٥,٥ مليار دولار على القرض السيادي المقدم للكويت في عام ١٩٩١). وفي مقابل هذا التطور الإيجابي في الدين الخارجي لعدد من دول الإسكوا، فإن الدين الخارجي لبعض الدول الأخرى من الإسكوا قد ازداد. فعلى سبيل المثال، بلغ الدين الخارجي لقطر حوالي ٨,١ مليار دولار في عام ١٩٩٦، حيث ارتفع بحوالي ٤٢ في المائة عن عام ١٩٩٥ التي بلغ فيها ٥,٧ مليار دولار، بينما زاد الدين الخارجي للبنان بحوالي ٢٨ في المائة، حيث ارتفع من ١,٨ مليار دولار إلى ١,٧٧ مليار دولار. وأما الدين الخارجي للأردن، والذي بلغ ٦ مليارات دولار في عام ١٩٩٦، فكان مع ذلك أقل بحوالي ١٠ في المائة من قيمته في عام ١٩٩٥ والتي بلغت ٦,٦ مليار دولار؛ لكن من المتوقع أن يرتفع إلى ما فوق ٧,٥ مليار دولار خلال السنتين القادمتين، بسبب بعض الإلتزامات الإقتراضية التي تبلغ حوالي ١,٥ مليار دولار لبعض الدائنين الغربيين وبعض المنظمات المتعددة الأطراف.

٥٥ - ورغم أن معظم الديون الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عبارة عن ديون قصيرة الأجل ومرتبطة بتمويل التجارة، فإن معظم الديون الخارجية لسائر دول الإسكوا عبارة عن ديون طويلة الأجل، وتساهلية في بعضها، وبشروط ميسرة.

ثالثاً - النقد والمال والمصارف

٥٦ - في عام ١٩٩٦، بدأ عدد من دول الإسكوا (منها مصر) في ترتيب مزادات منتظمة لبيع سندات الخزنة، بأسعار فائدة تحددها السوق. وسرعان ما أصبحت هذه المزادات أهم عامل في تحديد الأوضاع النقدية للبلد. ونفذت دول أخرى من دول الإسكوا بعض التدابير لزيادة الاعتماد على متطلبات الاحتياطي (الأردن واليمن)، وتوسيع السوق الجامعة بين المصارف (دول مجلس التعاون الخليجي والأردن، ولبنان، ومصر). وينتظر تحقيق منافع إضافية من الجهود الدؤوبة التي تبذل لتعزيز الأسواق المالية بأساليب تشمل، مثلاً، اتخاذ تدابير تشجع التنافس بين مختلف أجزاء القطاع المالي، والتوسيع التدريجي لفرص النفاذ إلى الأسواق.

٥٧ - وفي عام ١٩٩٦ أيضاً، أنجزت، في سياق إزالة القيود المالية، تحسينات لآليات المراقبة النقدية في غالبية دول الإسكوا، تمثلت في الانصراف عن فرض القيود الكمية على التسليف واعتماد أدوات غير مباشرة للمراقبة النقدية. ومن المفيد أن يلاحظ هنا أن أداة إعادة الحسم جعلت أكثر استجابة لتغيرات

ظروف السوق؛ وأن بيع سندات الخزينة وسائر الأوراق المالية الحكومية وإعادة شرائها، أصبحا يستخدمان أكثر فأكثر. باعتبارهما من أدوات إدارة السيولة؛ ويضاف إلى ذلك أن مقتضيات الاحتياطي القانوني وحدت في مجموعة المؤسسات المالية بمختلف أشكالها.

٥٨ - وكان من نتائج الإزدياد الكبير وغير المتوقع الذي طرأ على عائدات النفط بفضل ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦ أنه أتاح لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي ما ان تنقص كثيرا من عجز ميزانياتها في عام ١٩٩٦، أو أن تزيل هذا العجز تماما وتسجل فائضا بسيطا في هذه الميزانيات، وهذا ما حصل في البحرين مثلا. كما أن الارتفاع السريع في قيمة دولار الولايات المتحدة بالنسبة إلى سائر العملات الدولية الكبرى في عام ١٩٩٦ أمدّ اقتصادات هذه الدول بدعم إضافي. ولكون صادرات النفط تسعر بالدولار، ازدادت عائدات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط، بالقيمة الحقيقية، لأن غالبية صادراتها من النفط كانت توجه إلى اليابان والمناطق غير الدولارية. وعلاوة على ذلك، يقدر أن ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦ أدى إلى ازدياد في العائدات فاق ٨ و ٢,٥ و ١,٩٥ و ٠,٩ من مليارات الدولارات لدى حكومات المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وعمان وقطر، على التوالي.

٥٩ - وبينما تسنى لدول مجلس التعاون الخليجي أن تلجأ إلى استخدام هذه الموارد، وعند الاقتضاء ان تعتمد على احتياطاتها من العملات الأجنبية لسد عجز ميزانياتها، واصلت دول الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا بحثها عن وسائل بديلة لتخفيض عجز ميزانياتها.

٦٠ - كذلك في عام ١٩٩٦، حققت غالبية أسواق الأسهم في منطقة الإسكوا أداء أفضل من أداء أسواق الأسهم في الكثير من الأسواق الناشئة في المناطق النامية الأخرى. فني حين قدر أن المؤشر الكلي لأسواق المناطق النامية الأخرى انخفض بما يقارب ٨ في المائة في عام ١٩٩٦، قدر أن هذا المؤشر ارتفع في منطقة الإسكوا بما يقارب ١٢ في المائة. وتجلّى تحسّن الأداء الاقتصادي لمعظم دول الإسكوا في عام ١٩٩٦ في الازدياد السريع الذي طرأ على أنشطة أسواق الأسهم لديها. ويضاف إلى ذلك أن ازدياد السيولة الاجمالية في اقتصادات أكثرية دول الإسكوا أتاح لشركات عديدة أن تستقطب رؤوس أموال خاصة في سوق الأسهم.

٦١ - وبفضل حملة الخصخصة التي نظمت في عدد من دول الإسكوا، حققت أسواق الأسهم في هذه الدول منافع كثيرة وكان أهم سبب لذلك أن القسط الأكبر من هذه الخصخصة جرى بواسطة العروض العمومية. وأدى تحسن بيئة الاستثمار في منطقة الإسكوا إلى ازدياد التدفقات الإقليمية لرؤوس الأموال، ولاسيما من خلال أسواق الأسهم. وقد سهل هذا التطور الربط بين أسواق الأسهم في دول الإسكوا. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أقيم ارتباط بين أسواق الأسهم في الكويت ولبنان ومصر، وفي كانون الأول/ديسمبر أقيم ارتباط آخر بين أسواق الأسهم في البحرين وعمان والكويت. وقدر ان المجموع الكلي لرؤوس الأموال في هذه الأسواق قارب ٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦، قياسا بـ ٢٨ مليارا في عام ١٩٩٥.

٦٢ - وفي عام ١٩٩٦ أيضا، برزت أسواق الأسهم في المنطقة باعتبارها قطاعا رئيسيا من قطاعات النظام المالي في دول الإسكوا، وأدت هذه الأسواق، تجاه غالبية المؤسسات المالية وغير المالية، دور أداة ملائمة لجمع الأموال بغية تعزيز قاعدتها الرأسمالية وتمويل مشاريع الاستثمار.

٦٣ - ورغم التطورات المؤاتية التي شهدتها أسواق الأسهم في عام ١٩٩٦، ظلت غالبية الأسواق المعنية غير مصنفة أسواقا ناشئة. فهيكلها الأساسية القانونية والادارية والمؤسسية لاتزال غير مكتملة النمو، والأنظمة المتعلقة بمشاركة الأجانب متشددة.

٦٤ - ولاتزال حكومات الدول الأعضاء تشجع نمو أسواق الأسهم في المنطقة، وهي تفعل ذلك بينما غالبية الأسواق مثقلة بأعباء عجز الميزانيات ومفتقرة إلى الأموال اللازمة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية وغيرها من المشاريع. وتنتظر الحكومات من أسواق الأسهم ان تساعد على حشد الموارد التي تلزم لسد عجز الميزانيات ولتمويل مشاريع الاستثمار المخططة.

٦٥ - ومن ناحية الوقائع، لاتزال الحكومات والهياكل المؤسسية للوساطة المالية تحدد شكل بيئة الأعمال التجارية وحجم أسواق الأسهم. وتؤدي الحكومات دورا بارزا في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في جميع دول الإسكوا تقريبا، ويتعزز دورها (دور القطاع العام) بفعل الحاجة إلى تنفيذ مشاريع إنمائية طموحة لا يرغب القطاع الخاص في تنفيذها أو لا يقدر عليها. أما فيما يتصل بالهيكل المؤسسي للوساطة المالية، فالأسواق المالية في كل دول الإسكوا خاضعة لهيمنة المصارف التجارية، التي جرت عاداتها على حصر معظم إقراضها بتمويل التجارة في الأجل القصير. وقد حصل مؤخرا ازدياد ملحوظ في إصدار السندات المالية، بدلا من منح القروض المصرفية، باعتباره أداة مالية رئيسية. ويعود السبب في تغير المواقف هذا إلى حملة الخصخصة التي تكتسب زخما في معظم دول الإسكوا.

٦٦ - وفي السنوات الأخيرة تحسنت بيئة الأعمال المالية في غالبية دول الإسكوا. لكن قصور الهياكل التنظيمية والمؤسسية للأسواق المالية في أكثرية دول المنطقة لا يساعد على الوصول بتحسين بيئة الأعمال إلى أبعد مدى ممكن. والنتيجة هي أن أسواق الأسهم في منطقة الإسكوا لا تزال، إجمالا، مقصرة: فهي غير نظامية، ومنقوصة الشفافية، ومعرضة لتبعات المضاربة الجامحة.

٦٧ - وثمة اختلاف في النهج بين القوانين والأنظمة التي تحكم الأسواق المالية في منطقة الإسكوا، إلا أن جميع هذه القوانين والأنظمة تستهدف، رغم عيوبها، حشد الادخارات؛ وإمداد القطاعين العام والخاص كليهما بتمويل الشركات؛ وصون مصالح المساهمين والتجار في آن معا. وقد ظلت مجالات الإشكالية في هذه المجالات، في عام ١٩٩٦، تتعلق بإنفاذ معايير المحاسبة، ونوعية الكشف عن المعلومات، وحماية المستثمرين الصغار من اتجار المسارة وغير ذلك من أشكال سوء الممارسة.

٦٨ - وقدرت رؤوس الأموال العائدة للمساهمين والمودعة في المصارف في منطقة الإسكوا بنحو ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي بزيادة ١٠ في المائة عنها في عام ١٩٩٥ (٦٠ ملياراً). كما قدر أن الأصول الاجمالية زادت بنسبة ١٢ في المائة تقريباً: من ٤٢٠ إلى ٤٧٠ مليار دولار، لكن القاعدة الرأسمالية لمعظم المصارف في منطقة الإسكوا لا تزال متدنية قياساً بها في المصارف الدولية الكبرى، بحيث لا تستطيع مصارف المنطقة أداء دور تنافسي في الأسواق المصرفية الدولية.

٦٩ - وقدر أيضاً أن المصارف في منطقة الإسكوا زادت حصتها في تمويل الأنشطة الاقتصادية في المنطقة بنحو ١٧ في المائة في عام ١٩٩٦: من قرابة ١٩٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٢٢٨ ملياراً في عام ١٩٩٦. وقد حققت هذه الزيادة، بوجه خاص، من خلال تمويل المشاريع وتأمين القروض الجماعية لمشاريع الاستثمار الكبرى. وقدرت الودائع الاجمالية في مصارف المنطقة بنحو ٢٧٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي بزيادة ١٦ في المائة تقريباً عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ (٢٣٧ ملياراً). وكان من أسباب ازدياد الودائع المصرفية عودة أموال المغتربين، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، والارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة، وقد اقترنت كل هذه العوامل بالاستقرار النقدي في غالبية دول الإسكوا؛ وكان من أسبابه أيضاً بدء تطبيق عدد من الصكوك المالية الدولية في عدة دول في المنطقة.

٧٠ - ويبدو أن إصلاح القطاع المالي، الذي كان جزءاً من برامج الإصلاح الاقتصادي في غالبية دول الإسكوا، عزز الاستثمارات الخارجية التي يجريها عدد من مصارف المنطقة. ويقدر أن هذه الاستثمارات زادت إلى نحو ٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ٥٤ ملياراً في عام ١٩٩٥.

٧١ - وفي عام ١٩٩٦، طرأ بعض التراخي على الشروط المصرفية المتشددة نسبياً التي كانت تتصف بها الأسواق المصرفية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥، وجاء ذلك نتيجة لتعاقد النشاط الاقتصادي وللإصلاحات التي أجريت في القطاع المالي. وفي العام نفسه حققت غالبية المصارف أرباحاً ضربت الأرقام القياسية، رغم وجود عدد من عوامل التقييد: استمرار حاجتها إلى احتياطات إضافية في مواجهة القروض العديمة الأداء التي أعطيت في الثمانينات وأوائل التسعينات؛ وانخفاض الأموال المستحقة القبض المتولدة من تجارة الأوراق المالية؛ واستمرار الضغط من أجل التقييد بالمعايير المقبولة دولياً لكفاية رؤوس الأموال.

٧٢ - وظلت الصفقات المصرفية الصغيرة والصفقات الخاصة بالمستهلكين أهم نشاط لدى غالبية المصارف في منطقة الإسكوا. لكن بين المصارف عدداً بدأ يزيد اهتمامه بالأعمال المصرفية العامة (مزيج الصفقات المصرفية الصغيرة والكبيرة) بغية جني الأرباح المتأتية من وفورات الانتاج الكبير وتفاذي تركيز المخاطر في نشاط مصرفي واحد. وقد انتفع عدد من المصارف، وخصوصاً في مصر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، من المشاركة في جهود الخصخصة التي تبذلها الحكومات بواسطة الاكتتاب في أسهم الخصخصة وتقديم الخدمات الاستشارية في المجال المالي. وشجعت حكومات هذه الدول المصارف المحلية على إنشاء صناديق استثمار مشتركة وتستثمر في السندات المحلية وكذلك في سندات الدول الأخرى الأعضاء في الإسكوا.

رابعاً - الاستثمار الأجنبي المباشر

٧٣ - الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكبر عنصر منفرد في التدفق المتجدد لرؤوس الأموال إلى الدول النامية. وقد نما هذا التدفق من زهاء ١٠ مليارات دولار في ١٩٨٦ إلى زهاء ٩٩ مليارات في عام ١٩٩٥. وهذا التطور المدهش في الاستثمار الأجنبي المباشر يتوافق مع الإصلاحات وبرامج التكيف الهيكلي التي سارت فيها الدول النامية لتثبيت اقتصاداتها ولدعم دور القطاع الخاص بواسطة اجتذاب المستثمرين الأجانب والمحليين. لكن أداء دول الإسكوا لم يكن متناسبا مع الأداء التراكمي للدول النامية فيما يتصل بتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الداخلة والخارجة، منذ الثمانينات. إذ إن غالبية بلدان الإسكوا كانت مبتلاة بالديون وبعدم مؤاتاة بالظروف الاقتصادية والسياسية خلال تلك الفترة. وخسرت المنطقة، في الثمانينات، فرصة لاجتذاب تدفقات رؤوس أموال كانت الحاجة إليها ماسة وكان يمكن استخدامها لتعجيل النمو والتنمية الاقتصادية في هذا العقد، إلا أن هذه الدول انصرفت مؤخرا إلى إيجاد مناخ أنسب للاستثمار بسن قوانين استثمار جديدة واتخاذ تدابير ترمي إلى اجتذاب الاستثمار الخاص، الأجنبي والمحلي.

٧٤ - ولا تزال بلدان منطقة الإسكوا أقل نجاحا بكثير من بلدان سائر المناطق النامية في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام ١٩٩٥، اجتذبت المنطقة، بمجملها، ٠,٨ في المائة من التدفقات على صعيد العالم، بينما اجتذبت مناطق جنوبي آسيا وشرقيها وجنوب شرقيها ٨,٧٤ في المائة منها؛ وأوروبا الوسطى والشرقية ٣,٨ في المائة؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ٨,٤٣ في المائة؛ وأفريقيا ١,٤٨ في المائة. ويضاف إلى ذلك أنه، بينما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة على صعيد العالم، في عام ١٩٩٥، بنسبة ٣٩,٦ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٤، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى منطقة الإسكوا انخفاضا بنسبة ١٩,٧ في المائة قياسا بها في السنة السابقة. والواقع أن كل مناطق العالم شهدت نموا إيجابيا في هذه التدفقات، باستثناء منطقة الإسكوا وأفريقيا.

٧٥ - أما استثمار بلدان الإسكوا لرؤوس الأموال في الخارج فكان يساوي ٠,٣٢ في المائة من التدفقات العالمية إلى الخارج في عام ١٩٩٥. وفيما خلا الصين، قدرت التدفقات الخارجة من جنوبي آسيا وشرقيها وجنوبي شرقيها بـ ١٢ في المائة من التدفقات الخارجة على صعيد العالم؛ والتدفقات الخارجة من أوروبا الوسطى والشرقية بـ ٠,١ في المائة؛ ومن أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ ١,٢ في المائة؛ ومن أفريقيا بـ ٠,٢ في المائة.

٧٦ - وفي عام ١٩٩٥، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الإسكوا ٢,٣٨ مليار دولار، تمثل ٠,٨ في المائة من إجمالي التدفقات العالمية الداخلة و ٢,٣٩ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٥، كانت أدنى بـ ١٩,٦ في المائة من مستوى الـ ٢,٩٦ مليار الذي سجل في عام ١٩٩٤. ولكن الرقم الخاص بعام ١٩٩٥، رغم تدنيه عن الرقم الخاص بعام ١٩٩٤، يساوي من تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة حجما أكبر مما سجل خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ - أثناء حرب الخليج وبعدها - عندما بلغت التدفقات ١,٣ و ١,٥ مليار دولار، على التوالي. ومن أسباب انخفاض حصة منطقة

الإسكوا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، قياسا بها إلى الدول النامية، انخفاض التدفقات الداخلة إلى المنطقة؛ ومن أسبابه أيضا ازدياد التدفقات الداخلة إلى الدول النامية بمجملها. ويمكن أن يعزى هذا التطور أيضا إلى أنه نشأت، في أواخر الثمانينات، تكتلات اقليمية جديدة تضم شركاء أغنياء يفضلون الاستثمار في الدول النامية التابعة لتكتلهم أو في الدول المجاورة. فمعظم استثمار اليابان المباشر في الخارج يتجه إلى جنوب شرقي آسيا؛ والولايات المتحدة وكندا تستثمران خصوصا في دول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ودول أمريكا اللاتينية؛ ودول الاتحاد الأوروبي تستثمر في أوروبا الشرقية. وعلاوة على ذلك، فتح من فرص الاستثمار الجديدة في دول نامية أخرى، مثل الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، أكثر مما فتح في منطقة الإسكوا.

٧٧ - وضمن اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الإسكوا في عام ١٩٩٥، كانت حصة مصر هي الأكبر، إذ بلغت ٤٢ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، حصل ازدياد سريع في التدفقات التي دخلت إلى هذا البلد، والتي قدر أنها وصلت إلى ملياري دولار. أما حصة المملكة العربية السعودية، وهي ثانية أعلى حصة فقد وصلت في عام ١٩٩٥ إلى ٣٧,٤ في المائة، وتلتها عمان، حيث كانت النسبة ٦,٣ في المائة، والامارات العربية المتحدة، حيث بلغت ٤,٦٢ في المائة. وتتلقي مصر والمملكة العربية السعودية، على الدوام، أكبر حصص من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة، سابقتين بقية الدول بفارق كبير. وقد ورد إليهما، معا، ما متوسطه ٨٥,٩ في المائة من اجمالي التدفقات إلى المنطقة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، و ٧٩,٣٨ في المائة في عام ١٩٩٥.

٧٨ - وفي عام ١٩٩٥، بلغ اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من منطقة الإسكوا ١,٠٢ مليار دولار، تمثل ٠,٣٢ في المائة من التدفقات الخارجة على الصعيد العالمي، حسبما لوحظ آنفا، و ٢,١٧ من اجمالي التدفقات الخارجة من الدول النامية. ويظهر رقم تدفقات ١٩٩٥ حصول انخفاض بنسبة ٩,٦ في المائة بالنسبة إلى الرقم الذي سجل في عام ١٩٩٤، حين بلغت التدفقات الخارجة من منطقة الإسكوا ١,١٣ مليار دولار. إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي خرجت من المنطقة في عام ١٩٩٥ تمثل، رغم ذلك، زيادة هامة قياسا بالمتوسط السنوي للتدفقات التي حصلت خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ وبلغت ٠,٣٥ مليار دولار. وفي ١٩٩٠ و ١٩٩١، بلغ اجمالي التدفقات الخارجة من المنطقة ٠,٤٤ مليار و ٠,٣٢ مليار دولار، على التوالي. وقد عزي هذا الهبوط، على نحو رئيسي، إلى حرب الخليج التي اضطر فيها اثنان من أهم مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هما الكويت والمملكة العربية السعودية، إلى استخدام استثماراتها في الإنفاق العسكري. لكن التدفقات التي خرجت من المنطقة في ١٩٩٢ كانت هي الأكبر منذ أواسط الثمانينات، حين بلغت ١,٢٣ مليار دولار؛ وكان السبب في كل ذلك، تقريبا، هو الازدياد الكبير في التدفقات الخارجة من الكويت، وقد بلغت ١,٢ مليار دولار.

٧٩ - ومن ضمن بلدان الإسكوا، كانت الكويت هي المهيمنة بين مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من المنطقة في عام ١٩٩٥، إذ بلغ المجموع لديها ١,٠٤ مليار دولار، وتلتها مصر والمملكة العربية السعودية، اللتان بلغ رقم كل منهما ١٣ مليون دولار. والكويت هي، حسب مجرى العادة، البلد الذي تصدر عنه أعلى

تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ومرد ذلك، خصوصاً، إلى السياسة التي تتبعها حكومة هذا البلد وتستوجب منها ايداع ١٠ في المائة من إيرادات ميزانيتها السنوية في صندوق الاحتياط للأجيال القادمة، الذي يستثمر معظمه في الخارج.

٨٠ - ووفقاً لما لوحظ آنفاً، أدركت بلدان الإسكوا أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساهم في تنمية اقتصاداتها. وقد أظهرت هذا التغير النموذجي بفتحها للقطاع المالي وخصخصتها إياه وتحريرها إياه من القيود التنظيمية، وكذلك بإصدارها قوانين للاستثمار موجهة نحو اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وقد كانت المؤتمرات الثلاثة للقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدار البيضاء في عام ١٩٩٤، وعمان في عام ١٩٩٥، والقاهرة في عام ١٩٩٦) دلائل واضحة على أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سارت باقتصاداتها نحو إيجاد بيئات موافقة للاستثمار. لكن هناك عدة متطلبات يجب أن تلبىها منطقة الإسكوا لكي تعجّل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو ملحوظ، ومنها الاستقرار السياسي. فالمستثمرون تجذبهم الدول التي لديها تاريخ من الاستقرار السياسي؛ والإسكوا تفتقر إلى هذا التاريخ، لكنها تسعى جادة إلى اكتسابه. والمطلب الثاني هو انعدام القيود على الملكية. فبعض بلدان الإسكوا يفضل عقود المشاريع المشتركة، إلا أن الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات يعتبر أن المشاريع المشتركة لا تجتذب الاستثمار على نحو كاف، ويرى أيضاً، إذ يقيّم مدى صلاحية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر، أن أي قيد يفرض على الملكية هو عامل ضرر فادح. لكن بعض البلدان الأعضاء، وهي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، عدل قوانينه مؤخراً من أجل السماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة في بعض القطاعات. وبعض هذه الدول يعرض على المستثمرين الأجانب إعفاءات ضريبية وضمانات. أما المطلب الثالث فيختص بإزالة البيروقراطية المفرطة. فينبغي لحكومات المنطقة أن تلتزم بتسهيل الصفقات والإجراءات الإدارية وبتخفيض درجة البيروقراطية. وينبغي لها أيضاً أن تلتزم بالمعايير الدولية وأن تعزز المعلومات وتتيح البيانات بغية تخفيض تكاليف النفاذ إلى السوق. ويضاف إلى ذلك أن الاتجاه الذي ظهر مؤخراً نحو نشوء التنظيمات الإقليمية ينبغي أن يرشد منطقة الإسكوا، وكذلك جميع الدول العربية، إلى الدخول في عمليات مثل إيجاد منطقة عربية حرة ثم سوق عربية مشتركة. فالتكتلات الإقليمية هي حقيقة واقعة لها تأثيرها في حصول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تخدم مصالح أعضاء التكتل نفسه. وعلى دول الإسكوا أن تأخذ هذه الواقعة في اعتبارها وأن تدرك أي أثر سلبي يمكن أن يعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامساً - حالة المرأة

٨١ - تتصف منجزات المرأة مؤخراً في منطقة الإسكوا، في ميادين التعليم والصحة والاستخدام، بأنها مشجعة قياساً بها في السبعينيات. لكن مساهمة المرأة في الحياة العامة وتشاطر السلطة ووضع القرار في مجال السياسة لاتزال دون المتوقع. وفيما يتصل بوعي القانون وتمكين المرأة، لا يزال يلزم عمل الكثير للتغلب على العقبات الاقتصادية الحالية، وتخفيف الفقر، وتعزيز الاكتفاء الذاتي والاستقلال والأمن الماليين بمعناها الأوسع.

٨٢ - وتشكل التقاليد والقيم والقواعد أهم إطار ثقافي وديني منفرد يمكن للمرأة، في مجتمعات منطقة الإسكوا الآخذة في التغير بسرعة، ان تشارك ضمنه في عملية التنمية وتنخرط في هذه العملية. ولا تزال الأسرة مؤسسة مركزية في منطقة الإسكوا، ولا تزال المرأة نواة هذه المؤسسة بصفتها زوجة أو أختا أو أما أو منجبة ومربية للأولاد. لكن المجتمع يزداد وعيا بنوع الجنس في نظرته لمختلف أدوار أفرادهم ووظائفهم. وهؤلاء الأفراد - الرجال والنساء والأطفال والشباب والمسنون - يعتبرون أكثر فأكثر شركاء في عملية التنمية.

٨٣ - ويستفاد من البيانات المتاحة ان الإناث في منطقة الإسكوا كان بينهن في عام ١٩٩٥ نسبة ٣٤ في المائة تقريبا، أعمارهن ١٥ عاما وما فوق، لا يزلن أميات؛ وكان الرقم المقابل بين الذكور ١٧ في المائة. ومعدلات الأمية بين النساء آخذة في الانخفاض في غالبية البلدان الأعضاء، لكن الهوة الفاصلة بين الجنسين آخذة، للأسف، في الاتساع. وفي عام ١٩٩٥، كانت معدلات أمية الإناث تتراوح من مستوى مقلق في ارتفاعه، هو ٧٦ في المائة في حالة اليمن، إلى نطاق مقلق بدرجة أدنى، تتراوح الأرقام ضمنه بين ٢٠ و ٢٣ في المائة في الأردن والامارات العربية المتحدة والبحرين، ثم إلى معدل منخفض يبعث على تفاؤل أكبر ويتراوح بين ٩ و ١٣ في المائة في قطر والكويت ولبنان. وبالرغم من تنفيذ سياسات مثل "التعليم للجميع" تشجع على تكاثر الفتيات الملتحقات بالمدارس، وتخصص ضمن إطارها، في بعض الدول، ميزانيات أعلى لقطاع التعليم كنسبة مئوية ضمن اجمالي الإنفاق العام، لم تنقل الهوة الفاصلة بين الجنسين على نحو كاف في منطقة الإسكوا. فارتفع معدل تسرب الفتيات من المدارس لا يزال مشكلة كبرى، والوضع في الأرياف لا يزال حرجا. ويغلب على معدلات الأمية المرتفعة بين الإناث انها ترتبط بهوة أوسع بين الجنسين (اليمن والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية)، وعلى معدلات الأمية المنخفضة انها ترتبط بهوة أضيق بين الجنسين (الأردن والبحرين وقطر والكويت ولبنان). فعلى سبيل المثال، تعادل هذه الهوة في الجمهورية العربية السورية ثمانية أمثالها في لبنان. لكن استئصال الأمية بين الإناث هو هدف تتوخاه المنظمات غير الحكومية المعنية التي تعمل من أجله، عن كשב، مع حكومات دول الإسكوا والوكالات الدولية المتخصصة، ولاسيما منذ ١٩٩٥.

٨٤ - وفي الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر وغالبية دول مجلس التعاون الخليجي، تتبع سياسات للرعاية وتقدم خدمات العناية الصحية بلا مقابل أو بدعم قوي من الحكومات. وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي، يشمل الأجانب المقيمون، هم أيضا، بالرعاية الطبية.

٨٥ - وفي عام ١٩٩٥، كان متوسط العمر المتوقع للمرأة العربية في منطقة الإسكوا أعلى بـ ٢٠ عاما (٢١ للرجال) منه قبل أربعة عقود. فعلى سبيل المثال، كان متوسط العمر المتوقع للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي والصفة الغربية ولبنان والأردن يتراوح من ٧٠ عاما في الأردن إلى ٧٧ سنة في الكويت. وفي الوقت ذاته كان العمر المتوقع عند الولادة في البلد الأقل نموا بين أعضاء الإسكوا، أي اليمن، لا يتجاوز ٥١ عاما. وبين الفترتين ١٩٧٠-١٩٧٥ و ١٩٩٠-١٩٩٥، سجلت مصر أعلى تحسن نسبي في متوسط العمر المتوقع

للمرأة؛ فقد ازداد الرقم من ٥٢ عاما خلال الفترة الأولى إلى ٦٥ عاما خلال الفترة الثانية. وفي الوقت ذاته، يتناقص معدل الخصوبة الاجمالي باعتدال في دول الإسكوا. فمتوسط عدد الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب في المنطقة قد هبط من ٦,٨ إلى ٥,٢ بين ١٩٧٥ و ١٩٩٥. لكن معدلات الخصوبة تتنوع في مجمل الدول الأعضاء، متراوحا من ٣,١ أطفال تقريبا، لكل امرأة، في الكويت ولبنان، إلى ٧,٦ أطفال في اليمن. ويزداد العمل من أجل تنظيم الأسرة بواسطة حملات توعية تساندها المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة. ويزداد أيضا عدد النساء المتمكنات والممكنات من تقرير عدد الأطفال الذين يرغبن في إنجابهم. ولتحسن التعليم وارتفاع معدلات التعلم وتحسن الصحة وتزايد فرص العمل، مقترنة بارتفاع العمر عند الزواج الأول، ترابط ايجابي مع انخفاض معدلات الولادات ونشوء الوحدات الأسرية الصغيرة في منطقة الإسكوا.

٨٦ - وعلى مستوى العالم يقل معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، عن معدل مشاركة الرجل فيها. وهذه الظاهرة تصح بوجه خاص في منطقة الإسكوا. ففي عام ١٩٩٤، وهي آخر سنة تيسرت عنها بيانات، كان النساء يمثلن ١٥ في المائة، لا غير، ضمن اجمالي القوى العاملة التي تتشكل من الرجال والنساء البالغة أعمارهم ١٥ عاما وما فوق. لكن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة تختلف اختلافا كبيرا بين دول المنطقة ذات الاقتصادات المتنوعة ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي عام ١٩٩٤ أيضا، كانت النساء يمثلن أكثر بقليل من ربع القوى العاملة في لبنان، وأكثر بقليل من خمسها في العراق ومصر. إلا أنهن كن لا يمثلن إلا ٧ إلى ٩ في المائة من القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

٨٧ - ويصطدم الموقف المعارض لتشجيع توسيع وتقوية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، والناشئ من التقاليد ومن القواعد الاجتماعية السائدة في المنطقة، بالظروف الاقتصادية الآخذة في التغير بسرعة. ويظهر التحسن الهامشي في مشاركة المرأة، بأجلى صورة، في الأعمال والخدمات المكتبية، والقطاع غير النظامي، ثم، ضمن نطاق أضيق بكثير، في الصناعة. ولم يحرز أي تقدم سريع في حصول المرأة على وظائف جديدة وفي ابتعادها عن الوظائف المعروفة تقليدا بأنها وظائف "إناث". وقد أظهر تحليل التوزع القطاعي للنساء انه، بحلول منتصف التسعينات، كان بين النساء الناشطات اقتصاديا في منطقة الإسكوا نسبة ٧٠ في المائة تقريبا تتركز في قطاع الخدمات (معلمات، سكرتيرات، كاتبات، ممرضات)، بينما كانت نسبة الخمس منهن تعمل في القطاع الزراعي، والبقية في القطاع الصناعي، وخصوصا في الصناعة التحويلية (المنسوجات والأغذية). وليس توزع القوى العاملة النسائية، بالنسبة المئوية، إلا انعكاسا لاقتصادات الدول المعنية. ففي الجمهورية العربية السورية مثلا، حيث يؤدي قطاع الزراعة دورا رئيسيا في اقتصاد البلد، تشغل في قطاع الزراعة نسبة ٦٥ في المائة تقريبا من النساء العاملات. وفي اليمن أيضا، حيث تشكل الزراعة قطاعا مهيمنا، تعمل نصف النساء تقريبا في القطاع الزراعي، بينما في الأردن، وهو بلد ذو اقتصاد موجه نحو الخدمات، تعمل في قطاع الخدمات نسبة ٩٢ في المائة من النساء الملتحقات بالقوى العاملة. ويجري مثل ذلك في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكل عمل المرأة في قطاع صناعة النفط أمرا غير مقبول من الناحية الاجتماعية، وحيث تعمل في قطاع الخدمات غالبية النسبة الضئيلة من النساء العاملات (وتصل النسبة إلى ما بين ٩٠ و ١٠٠ في المائة في الامارات

العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت). وفي المملكة العربية السعودية، اتخذت في عام ١٩٩٧ تدابير لإتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة لكي تعمل في القطاع الخاص (الخدمات، وضمنها ادارة الفنادق). وفي لبنان ومصر، كان ضمن القوى العاملة النسائية نسبة تفوق الخمس يعملن في القطاع الصناعي في عام ١٩٩٤.

٨٨ - وفي الحياة العامة، تشارك النساء الآن - ولو على نطاق ضيق - في عملية صنع القرار، وقد طرأ ازدياد نسبي على بروزهن في هذا المجال. وفي غالبية الدول العربية، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، اكتسبت النساء حقوق التصويت: حق الانتخاب والترشح للوظائف العامة. لكن من المؤسف أنهن يشغلن أقل من ٣ في المائة من مقاعد المجالس النيابية في ٧ من دول الإسكوا الـ ١٣. وأعلى نسبة لتمثيل النساء في المجالس النيابية العربية هي في العراق والصفة الغربية وقطاع غزة (أكثر من ١٠ في المائة)، تليها الجمهورية العربية السورية (أكثر من ٨ في المائة). أما أدنى نسبة لتمثيلهن فهي في المجلس النيابي في اليمن، حيث يشغلن أقل من ١٠ في المائة من المقاعد. وقد شهدت الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٩٥ عندما عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ازديادا في مطالبات النساء والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة بحقوق المرأة، وبتعزيز دورها في صنع القرار، وكذلك بإزالة العقبات التي تعترض تعزيز مشاركتها في مجال السياسة وتشاطر السلطة. وفي الكويت، حيث لم تحصل النساء بعد على حق التصويت بالرغم من أنهن طالبن مطالبة قوية بالمشاركة السياسية اثناء الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٩٦، ثمة، رغم ذلك، نساء كويتيات أصبحن سفيرات وعميدات لمعاهد التعليم العالي. وعلى هذا الغرار جرى، في عام ١٩٩٦، تعيين امرأة قطرية وكيلة وزارة (وزارة التربية والتعليم والثقافة) وفي عام ١٩٩٧، تعيين امرأة يمنية وكيلة لوزارة الاعلام، وذلك للمرة الأولى.

٨٩ - وتشكل حملات التوعية بالقانون وزيادة اللجوء إلى وسائط الاعلام لتغيير الصورة السلبية المكرسة في القوالب الفكرية الجامدة سمة من سمات السنوات التي تلت المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٩٠ - ويشكل عدم الاستقرار السياسي، متفاقما بتزايد الضعف الاقتصادي والتبعية للخارج، إلى جانب القوانين والسياسات المتقدمة التي أصبحت بحاجة إلى تعديل يراعي تغير البيئة، عوامل مناهضة لنماء المرأة ولمساهمتها في عملية التنمية. ولا بد من سد الهوة الفاصلة بين الجنسين في كل المجالات ذات الأهمية الحاسمة للمرأة في منطقة الإسكوا، بدءا بالتخفيف من الفقر (البعد الاقتصادي)، وتشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار (البعد السياسي)، والتركيز على الأسرة بصفتها الوحدة المركزية للمجتمع المدني العربي وعلى دور المرأة والرجل في هذا الميدان (البعد الاجتماعي). وقد اتفقت الحكومات العربية على تناول هذه المواضيع الثلاثة. والمسألة الهامة هي مسألة هل ومتى ستنتقل المرأة العربية من مرحلة "دور المرأة في التنمية" إلى مرحلة "نوع الجنس والتنمية"، التي لن تعود فيها عنصرا ملحقا بخطط التنمية، بل ستصبح عنصرا أصيلا من عناصر كل السياسات والبرامج. فهذه المرحلة هي التي سيدرج فيها منظور يتعلق بنوع الجنس في المجرى الرئيسي لكل السياسات والبرامج الإنمائية.

**الجدول - المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة الإسكوا،
١٩٩٤-١٩٩٦**

١٩٩٦ ^(ب)	١٩٩٥	١٩٩٤	
٣١٠,٨	٢٩٦,٣	٢٨٩,٩	النتاج المحلي الاجمالي (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(ب) بأسعار الثابتة ١٩٩٢
٤,٨	٢,٢	٠,٨	معدل النمو الحقيقي للنتاج المحلي الاجمالي (بالنسبة المئوية) ^(ب)
١٢٤,٩	١٢١,٥	١١٨,٢	السكان في منطقة الإسكوا ^(ب) (بالملايين)
٢,٨٠	٢,٧٩	٢,٨٠	معدل نمو السكان (بالنسبة المئوية) ^(ب)
٢ ٤٨٧	٢ ٤٣٧	٢ ٤٥١	النتاج المحلي الاجمالي للفرد (بدولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
٢,١	(٠,٦)	(١,٨)	معدلات النمو
٣٥٣,٣	٣٢٠,٧	٢٩٣,٣	النتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الاسمية (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
٢ ٨٢٨	٢ ٦٣٨	٢ ٤٨١	النتاج المحلي الاجمالي للفرد بالأسعار الاسمية (بدولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
٧,٢	٦,٣	١,٣	معدل النمو
١٧٥	١٨٢	١٨٦	الديون الخارجية (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
٥٦	٦١	٦٤	الديون الخارجية/النتاج المحلي الاجمالي (النسبة المئوية) ^(ب)
١٣٢,٤	١١٥,٠	١٠٢,٧	الصادرات (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
١٠١,٨	٩٣,٣	٨٥,٦	الواردات (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
٣٠,٥	٢١,٧	١٧,١	الميزان التجاري (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
(١,٤)	(٨,٧)	(٧,١)	رصيد الحسابات الجارية (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(٤)
٥٤,٤	٥١,٢	٤٥,٧	الاحتياطي الدولي (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة) ^(د)
٦,٤	٦,٦	٦,٤	معدل الاحتياطي الدولي/الواردات (شهور) ^(د)
١٦,٢٦٠	١٦,١١٩	١٦,٠٥٢	انتاج النفط الخام (بملايين البراميل في اليوم)
٩٦,٥	٨٠,١	٧٢,٤	عائدات النفط الخام (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة)
٥٧٥,٠	٥٧٠,٠	٥٦٨,٥	احتياطي النفط المثبت (بمليارات البراميل)
٥٧,١	٥٧,٠	٥٦,٩	احتياطي النفط المثبت/اجمالي احتياطي النفط في العالم (النسبة المئوية)
٩٨,٣	٩٨,٢	٩٨,٨	احتياطي النفط المثبت/الانتاج (سنوات)

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى المصادر الوطنية والدولية.
ملاحظات: يعني القوسان () عجزا أو رقما سلبيا.

(أ) تقديرات أولية؛

(ب) باستثناء العراق؛

(ج) باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن؛

(د) باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق.

— — — — —